

تقويم درجة استخدام صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم المداينة وأهميتها

التنمية

(دراسة حالة المصارف الإسلامية الفلسطينية 2013-2019)

عزمي عوض

كلية الادارة والأعمال، جامعة الزيتونة للعلوم والتكنولوجيا - فلسطين

azmiawad1@hotmail.com

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم المداينة، وبيان درجة استخدام تلك الصيغ في المصارف الإسلامية خلال الفترة من 2013-2019م، وذلك من خلال بيان حجم استخدام تلك الصيغ، ودرجة تركيزها، وعدالة توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية، كذلك بيان الأهمية التنموية لتلك الصيغ التمويلية في الاقتصاد، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. ولاختبار صحة الفرضيات، فقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون *Pearson*. وتكونت عينة الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين حجم التوظيفات الاستثمارية لصيغ التمويل القائمة على مفهوم المداينة، وودائع العملاء في المصارف الإسلامية الفلسطينية، وخلصت الدراسة - أيضاً - إلى أن صيغ التمويل الإسلامي كافة ذات أهمية تنموية، ومنها المرابحة والإجارة والاستصناع، وأن صيغة المرابحة هي الأكثر شيوعاً واستخداماً لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية؛ كونها تتصف بسهولة تطبيقها، ومراقبتها، وبمحدودية مخاطرها. ويبلغ متوسط استخدامها ما نسبته 89% من إجمالي التمويلات التي تمنحها المصارف الإسلامية الفلسطينية، وأن المصارف الإسلامية الفلسطينية تركز في تمويلاتها على قطاعات اقتصادية معينة، وتهمل جزئياً القطاعات الاقتصادية الحيوية، مثل قطاعي الصناعة والزراعة، اللذين لو مؤلا بالقدر الكافي لكانا داعمين أساسيين ورافعتين كبيرين للتنمية الاقتصادية. كما أنّ هناك تدنياً واضحاً في استخدام صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية، مثل المشاركة والمضاربة والمزارعة، وهذا يحدّ من دورها في تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة. وقدمت الدراسة عديداً من التوصيات، كان أهمها أن تتوّع المصارف الإسلامية من استخدام صيغ التمويل؛ لتشمل الصيغ القائمة على مفهوم الملكية، وضرورة انتهاج التوزيع العادل في تمويلاتها؛ لتشمل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

الكلمات الدالة: صيغ التمويل، المداينة، التنمية، المصارف الإسلامية.

المقدمة:

تستند المصارف الإسلامية في علاقتها مع أصحاب حسابات الودائع إلى المبادئ الإسلامية، ومنها الإنابة أو الوكالة أو التفويض بين مالك المال (المودع) والمصرف الإسلامي (المستثمر) ، وكذلك فكرة المخاطرة بأموال المسهمين والمودعين معاً في سبيل الحصول على عوائد مجزية، وبذلك فإنّ المصارف الإسلامية تعتمد على أساس المشاركة في الربح والخسارة، بصفتها بديلاً للفائدة التي تقوم على أساسها المصارف التجارية التقليدية. ولأجل تحقيق أهدافها التنموية تستخدم المصارف الإسلامية صيغاً تمويلية مختلفة، تقوم أساساً على القاعدة الفقهية: الخراج بالضمان، والتي تنبثق عنها قاعدة: الغنم بالغرم (عوض، 2017، صفحة 75)، ومن هذه الصيغ ما هو قائم على مفهوم الملكية؛ كالمشاركة والمضاربة والمزارعة والاستسقاء، ومنها ما هو قائم على مفهوم المداينة؛ كبيع المرابحة والسلم والإجارة والاستصناع، وتعد عملية استثمار الأموال في المصارف الوظيفة المكملة لقبول الودائع، ويتم استثمار الأموال في المصارف التجارية من خلال منح القروض لعملائها مقابل سعر فائدة محددة، يفترض أنه يزيد عن سعر الفائدة التي يدفعها المصرف للمودعين، ويختلف الأمر بالنسبة للمصارف الإسلامية، فيجب أن تستخدم هذه الأموال في مشروعات تتفق مع الشريعة الإسلامية، وتعود على المصارف والمودعين والمجتمع بالنفع والخير والرفاهية، وتتبع أهمية المصارف الإسلامية انطلاقاً من حاجة المجتمع الإسلامي والفرد المسلم إلى إيجاد ملاذ للتعامل المصرفي والاستثماري بعيداً عن شبهة الربا، فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسساً للتعامل بين المصرف والمتعامل، تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، إلى جانب مشاركة المتعامل في الجهد ، بدلاً من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المداينة وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل. هذا وقد أشارت دراسات عديدة إلى معاناة فلسطين من ضعف التمويل الاستثماري بشكل واضح، ما نتجت عنه صعوبات اقتصادية انعكست على مجالات التنمية والتطوير المختلفة، لذلك فإنّ هذه الدراسة تأتي في محاولة للكشف عن التطبيق العملي لصيغ التمويل القائمة على مفهوم المداينة في المصارف الإسلامية التي تستند إلى مقومات الفقه الاقتصادي الإسلامي في مواجهة الأزمات الاقتصادية، كأزمة التنمية، والركود، والإصلاح الاقتصادي، كما أنّ هذه الدراسة تسعى في أهميتها إلى تقويم درجة استخدام صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم المداينة في المصارف الإسلامية الفلسطينية، وبيان الأهمية التنموية الاقتصادية لتلك الصيغ، وبالتالي تحاول هذه الدراسة بيان درجة استخدام صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم المداينة في المصارف الإسلامية الفلسطينية بالتركيز على عقود المرابحة والإجارة والاستصناع؛ كون تلك الأدوات هي الأكثر استخداماً وشيوعاً في المصارف الإسلامية الفلسطينية، والوقوف على دور تلك المصارف الإسلامية وإسهاماتها في المجالات التنموية المختلفة، كذلك التعرف إلى الأهمية التنموية لتلك الصيغ في الاقتصاد، ويتم ذلك من خلال الآتي:

أ. تقديم إطار نظري عام لمفهوم التنمية في الإسلام.

ب. تقديم إطار نظري لمفهوم صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم المداينة.

ت. بيان الأهمية التنموية لصيغ التمويل القائمة على مفهوم المداينة.

ث. تقويم درجة استخدام صيغ التمويل القائمة على مفهوم المداينة في المصارف الإسلامية الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تسعى لتقويم درجة استخدام صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم المداينة في المصارف الإسلامية الفلسطينية، وبيان الأهمية التنموية الاقتصادية لتلك الصيغ، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تسهم الدراسة في دحض الاعتقاد السائد أنّ صيغ التمويل القائمة على مفهوم المداينة هي أدوات استهلاكية لا تفيد الاقتصاد والتنمية شيئاً، وهي - أيضاً - تسعى لفتح آفاق بحثية جديدة في السياق نفسه، خاصة أنّ القطاع المصرفي يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية، وهي إضافة جديدة إلى التراكم العلمي السابق في العمل المصرفي الإسلامي في فلسطين، وتزيد من أهمية الدراسة أن فلسطين بحاجة إلى التنمية، وإلى إرساء قواعد التنمية على أسس تجنبها الأخطار التي تصاحب التمويل الربوي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

بدأ انتشار عديد من المصارف المحلية والأجنبية الوافدة بعد تسلم السلطة الفلسطينية لزام الأمور في فلسطين في العام 1994م، فقد شكلت نواة النظام المصرفي الفلسطيني مستهدفة الاضطلاع بدورها في تنمية النشاط الاقتصادي الفلسطيني وفقاً لما جاء في عقودها التأسيسية، ومنها المصارف الإسلامية التي بدأت تشق طريقها بصعوبة في ظل المنافسة الشديدة التي تتعرض لها بسبب حداثة نشأتها، وعدم اعتياد البيئة المحلية الفلسطينية على تلك الأنواع من المصارف. لذلك فإنّ هذه الدراسة تعنى بالبحث عن الدور التنموي الذي تضطلع به المصارف الإسلامية الفلسطينية من خلال استخدامها للصيغ التمويلية القائمة على مفهوم المداينة، بالنظر إلى أن معظم التمويلات التي تجريها المصارف الإسلامية حالياً تعتمد على مفهوم المداينة، وأهمها أداة المراجعة للأمر بالشراء، أيضاً فإنّ الدراسة تسعى لتسليط الضوء على مدى إسهام تلك الصيغ التمويلية بطبيعتها التنموية في التنمية الاقتصادية وعدالة توزيعها على القطاعات الاقتصادية، وقد انحصرت هذه الدراسة في تسليط الضوء على الأدوات التمويلية القائمة على مفهوم المداينة، وعليه فإننا سنحاول معرفة ما إذا كانت تلك الصيغ التمويلية القائمة على مفهوم المداينة التي تستخدمها المصارف الإسلامية، ذات طبيعة تنموية تسهم في دفع عجلة الاقتصاد الإنتاجي، أم لا.

ومن هنا تنشأ مشكلة الدراسة والتي تتمحور حول التساؤل الرئيس الآتي: ما تقويم درجة استخدام صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم المداينة في المصارف الإسلامية الفلسطينية؟ وما هي الأهمية التنموية لتلك الصيغ في الاقتصاد؟ وتنبثق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية تسهم في الإجابة عن التساؤل الرئيس:

1. ما العلاقة بين حجم التوظيفات لصيغ التمويل القائمة على المداينة والودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية الفلسطينية؟
2. ما العلاقة بين توزيع التمويلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية والودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية الفلسطينية؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات حجم التمويلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية المختلفة وفقاً لصيغ التمويل القائمة على مفهوم المداينة، بالتركيز على "المراجعة، والإجارة، والاستصناع، والمجموع الكلي للتمويلات التي يمنحها كل من المصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين حجم التمويلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية المختلفة مقارنة بالمجموع الكلي للتمويلات التي يمنحها المصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين حجم التوظيفات الاستثمارية لصيغ التمويل القائمة على مفهوم المداينة والودائع الاستثمارية للعملاء في المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين توزيع التمويلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية المختلفة والودائع الاستثمارية للعملاء في المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات حجم التمويلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية المختلفة وفق صيغ التمويل القائمة على مفهوم المداينة بالتركيز على "المراجعة، والإجارة، والاستصناع، والمجموع الكلي للتمويلات التي يمنحها كل من المصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني
- الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات حجم التمويلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية المختلفة والمجموع الكلي للتمويلات التي يمنحها كل المصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين كافة، وعددها ثلاثة مصارف وهي: المصرف الإسلامي العربي، والمصرف الإسلامي الفلسطيني، واستثنى مصرف الصفا الإسلامي لحدائثة تأسيسه، ولعدم توافر البيانات المالية لكامل فترة الدراسة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على بيان درجة استخدام صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم المداينة في المصارف الإسلامية الفلسطينية، والأهمية التنموية الاقتصادية لتلك الصيغ، وتمت الدراسة خلال الفترة الزمنية: 2013-2019م، واقتصرت الدراسة على: المصرف الإسلامي الفلسطيني، والمصرف الإسلامي العربي، وتم استثناء مصرف الصفا الفلسطيني؛ كونه أسس حديثاً في فلسطين، وتم اختيار صيغ المرابحة والإجارة والاستصناع؛ كون تلك الصيغ من أكثر الصيغ شيوعاً واستخداماً في المصارف الإسلامية الفلسطينية من بين الأدوات الإسلامية القائمة على مفهوم المداينة من جهة، ولتقارب البيانات المالية من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة، فإنها تسعى إلى تحقيق ما يلي:

1. إبراز البعد التمويلي الذي تضطلع به المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. التعرف إلى الأهمية التنموية لصيغ التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم المداينة.
3. بيان تركيز التمويلات التي تقدمها المصارف الإسلامية الفلسطينية وحجمها وفقاً لصيغ المداينة، وإجراء المقارنات اللازمة بينها.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة:

تمهيد:

شهدت العقود الماضية نمواً متسارعاً للتمويل الإسلامي بشكل عام، والصيرفة الإسلامية بشكل خاص، وازداد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية التي تستند إلى الشفافية والضوابط الشرعية، فقد فرضت الدول الإسلامية بتعاملاتها المالية والاستثمارية حضوراً بارزاً في خلق صيغ تمويلية ذات طبيعة خاصة، تتفق مع النهج الإسلامي في رسم أسس التعاملات المالية ذات الطبيعة الاقتصادية، وتعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي؛ كونها أُسست لتحمل مسؤولية المال وإدارته، وهي تلعب دوراً هاماً في دعم التنمية والنشاط الاقتصادي من خلال ممارسة دورها الأساسي في الوساطة بين وحدات الفائض ووحدات العجز، وتعتمد المصارف الإسلامية في استخدام الصيغ التمويلية على ثلاثة أسس، تتمثل في تحريم

الربا، وتحديد المعاملات المباحة شرعاً، ووضع ضوابط ومعايير للاستثمار (مقداد و حلس، 2005، صفحة 243)، وتنبع أهمية المصارف الإسلامية انطلاقاً من حاجة المجتمع الإسلامي والفرد المسلم إلى إيجاد ملاذ للتعامل المصرفي والاستثماري بعيداً عن شبهة الربا، وإيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية (عربيات، 2006، صفحة 187)، وتعدّ المصارف ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية لأية دولة، فهي تساعد على تسريع عجلة النمو الاقتصادي من خلال ممارسة دورها الأساسي في الوساطة بين وحدات الفئاض ووحدات العجز، ومن هنا تأتي أهمية المصارف الإسلامية لتدعم التنمية من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية والإنتاجية، وبما لا يتنافى وأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: الإطار النظري لمفهوم التنمية في الإسلام:

إن التنمية في الإسلام لها نظرة شاملة لكل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، وهي تشمل أيضاً - تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وهي ذات سمات خاصة تتمثل في أنها تنبع من عقيدة المسلم، من إيمانه أنه مستخلف لعمران الأرض، وينبغي له أن يعمل على استثمار الموارد المسخرة بأفضل استثمار ممكن، والتنمية بالمفهوم الإسلامي تنمية عقائدية وشاملة، فهي عقائدية بمعنى أنها تلتزم بكل ضوابط الشريعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشاملة للفرد والمجتمع وعناصر الإنتاج كافة، وتقوم التنمية على أساس قيام المسلم بواجب الإعمار الذي يستلزم استثمار الموارد المادية على اختلافها، وتنميتها، وتشمل التنمية بالمفهوم الإسلامي التنمية البشرية التي تمثل جزءاً أساسياً وهاماً من التنمية الإسلامية، فتقوم بتنمية الفرد المستخلف، وتوفير مستوى الكفاية له وفقاً للمقاصد الشرعية الخمسة، وتعتمد التنمية الإسلامية على بعدين هما (الرفيعي و اخرون، 2012، صفحة 30)، البعد الاجتماعي: ويتمثل في التصور الإسلامي للمسألة الاجتماعية، وهي المسألة التي تتحد عندها العناصر الأساسية الثلاثة: الإنسان والمجتمع، والعمل والإنفاق، والحلال والحرام، والبعد الاقتصادي: وهو التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية التي تتحد عندها العناصر الثلاثة (الموارد والإنتاج، والحاجة والإشباع، والتوزيع والتوازن)، ومعنى ذلك أن الإسلام ينظر للتنمية على أنها تقوم على أساس أن الإسلام يأمر بالعمل والإنتاج من أجل عمارة الأرض، وهو أمر شرعي، وأن دور الدولة في عملية التنمية يُعد ضرورة حتمية، وأن التنمية تضمن العدالة في توزيع ثمار عملية النمو.

فانخفاض حجم رأس المال يُعد أحد المظاهر الأساسية المسؤولة عن الاختلال الهيكلي، وهو اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية، ما يؤدي إلى انعدام قدرة قوى الإنتاج على النمو والتطور، فضلاً عن ضعف القدرة على استخدام التقنيات الحديثة وتطبيقها في مجالات الإنتاج، كما أنّ انخفاض مستوى التراكمات الرأسمالية والذي يعني انخفاض الاستثمار

بنوعيه المادي والبشري، أي انخفاض الاستثمار في المعدات والآلات ورأس المال الاجتماعي والأصول الثابتة كافة، وكذلك انخفاض مستوى الاستثمار الموجه لرفع قدرات القوى البشرية العاملة ومهاراتها، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاجية، وإن ارتفع معدل التراكم الرأسمالي يُعد ضرورة للإسراع بعملية التنمية خاصة إذا ما وجه رأس المال لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد النامي (Thrilwall, 1989, p. 113). ولأجل دعم السوق برأس المال وتعزيزه، فإن ذلك يتم من خلال تشجيع قيام مؤسسات مالية إسلامية متخصصة بالتمويل والتوسع في أعمالها عن طريق التفرع والتخصص، فالنظام الإسلامي يبحث عن الاستثمار الحقيقي من خلال توجيه المدخرات نحو سبل الاستثمار المختلفة والمتمثلة في إلغاء الاكتناز، وفرض الزكاة، والحث على الاستثمار الطوعي، وإلغاء الفائدة على رأس المال، والعمل بنظام المشاركة، وتكييف نمط الاستثمار في المجتمع بما يؤدي إلى تناسب الهيكل السلعي للعرض مع الهيكل السلعي للطلب لمنع حدوث اختلال هيكلي في الاقتصاد، والحث على العمل، والاعتماد على النفس (الرفيعي و اخرون، 2012، صفحة 32). وتقوم المصارف الإسلامية بدور فعال ومهم في عملية التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك من نظام العمل القائم على أساس عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً، والنظام العام الذي يلزمها بتحري الحلال والابتعاد عن الشبهات في تمويلاتها واستثماراتها المباشرة، وتتطلب التنمية الاقتصادية إيجاد مؤسسات مالية جديدة، أهمها المؤسسات المصرفية الإسلامية القادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع، وتوجيهها نحو أوجه الاستثمار المختلفة، وينبثق هذا كله من وظيفة المال في الإسلام؛ لما تمثله هذه الوظيفة من التزام في وضع المال في خدمة المجتمع، وإسعاد الفرد، وتوسيع قاعدة المستفيدين من الأموال، وتحقيق مصالح كل الأطراف من مودعين ومستثمرين، وبعده التمويل من أهم الوظائف الرئيسية لأي مشروع استثماري، فهو الذي يسهم في إنشاء المشاريع الاستثمارية، وتوسيعها، والقطاع المالي ممثلاً في المصارف هو الذي يرفد المشاريع الإنتاجية بما تحتاجه من أموال من خلال تجميع المدخرات وإعادة ضخها في القطاعات الاقتصادية؛ لتعمل على تقويته ونموه وتطوره بما يعود بالنفع الوفير على المجتمع والدولة في شكل زيادة الإنتاجية والتشغيل وتقليل البطالة. ونجد في الاقتصاد الإسلامي أن المصارف الإسلامية تقع عليها مسؤولية خاصة في النهوض بواجب التنمية بوصفها تحمل مسؤولية المال وإدارته؛ كونها ذات طبيعة مؤسسية إنمائية، تسعى لوضع المال في وظيفته الأساسية في المجتمع، وتسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق عديد من الأهداف التي من أهمها: (علي، 1995، صفحة 12)، إيجاد البديل الإسلامي للمعاملات المصرفية كافة، التي يحتاجها المسلم في نشاطه اليومي التجاري، ورفع الحرج عن المسلمين في المعاملات المصرفية اليومية، وتنمية الوعي الادخاري ومكافحة الاكتناز.

المطلب الثاني: المفهوم النظري لصيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم المداينة:

تتميز المالية الإسلامية بتنوع منتجاتها لتغطي احتياجات المتعاملين واحتياجات القطاعات المختلفة بخصوصية أنشطتها، وتتوزع على مجموعة هامة من عقود المعاملات المالية التي تحكم صيغ الاستثمار وتوجه حركة تقلاب الأموال وتحريك الموارد والرساميل، والتي تعظم مصلحة جميع الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية، ولأجل تحقيق أهدافها الاستثمارية تستخدم المصارف الإسلامية صيغ تمويلية مختلفة تقوم أساساً على القاعدة الفقهية: الخراج بالضمأن". وهذه الصيغ منها ما هو قائم على مفهوم الملكية كالمشاركة والمضاربة، ومنها ما هو قائم على مفهوم المداينة كالمرابحة والسلم، والمساومة والإجارة والاستصناع، والتي ينتج عن التعامل بها مديونية ثابتة في ذمة العميل المستفيد من التمويل (عوض، 2017، صفحة 75). وندرج فيما يلي المفهوم النظري لأهم الصيغ التمويلية التي تستخدمها المصارف الإسلامية الفلسطينية، وهي المرابحة والإجارة والاستصناع، لأن تلك الأدوات هي الأكثر شيوعاً واستخداماً لدى المصارف الإسلامية في تمويلاتها من جهة، ولتقارب قيمها المالية من جهة أخرى، كما يتبين مما يلي:

1. المرابحة: المرابحات الإسلامية هي ما يعرف بالفقه الإسلامي بالبيع، وبيع المرابحة هو أحد أنواع البيع الإسلامية الأساسية، وتعرف المرابحة بأنها بيع الشيء بمثل الثمن الأول (ثمنه الأصلي) مضافاً إليه زيادة معلومة للمشتري تمثل هامش الربح للبائع، وهي نوع من أنواع بيع الأمانة المشروعة في الفقه الإسلامي، وفيها يتم الاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن السلعة آخذين بعين الاعتبار الثمن الأصلي الذي اشترى به البائع، وتعد المرابحة المصرفية واحدة من أهم صيغ التمويل الأكثر تطبيقاً في الصناعة المصرفية الإسلامية، ويقوم المصرف من خلال هذه الصيغة بشراء ما يحتاجه العملاء من سلع استهلاكية وموجودات إنتاجية، وفي الواقع العملي لدى المصارف فإنها تطبق هذه الصيغة تحت مسمى بيع المرابحة للأمر بالشراء، وتعرف بأنها: قيام المصرف بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه المصرف كليا أو جزئياً وذلك مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء (فياض، 1999، صفحة 65)، وقد قرر العلماء المشاركون في مؤتمر المصرف الإسلامي في دبي و الكويت، إجازة البيع بالمرابحة للأمر بالشراء إذا تملك المصرف السلعة بالفعل، وما يجري بين المصرف وطالب الشراء قبل ذلك إنما هو وعد وليس بيعاً وشراء (نعمة و نجم، 2010، صفحة 139).

2. الاستصناع: يمكن تعريف الاستصناع بأنه طلب الصنعة؛ أي طلب صناعة الشيء، وهو مقيد بمجال صناعي، فلا يكون طلب التجارة أو الزراعة استصناعاً، وهو بيع عين موصوفة في الذمة، وبالتالي فهو عقد (السرطاوي، 1999، صفحة 283) بيع بين طرفين، يسمى الأول صانعا (البائع)، والذي يقوم بصناعة شيء معين وبمواد من عنده ليبيعه إلى الطرف الثاني، والذي

يسمى مستصنعا، (المشتري) بناء على طلب منه مقابل ثمن معلوم، ويمكن أن يدفع حالا أو مؤجلا، وللاستصناع أهمية في الاقتصاد؛ لأنه يستخدم في المجالات الصناعية كافة، ويمكن للمصرف الإسلامي من خلال تطبيقه لأداة الاستصناع أن يقوم بدور هام في دعم التنمية الصناعية وزيادة القدرات الإنتاجية من خلال تمويل إنتاج السلع الرأسمالية.

3. الإجارة: وهي من بيع الأجل، وتقسّم الإجارة إلى نوعين: إجارة على عمل، وإجارة على منفعة، والأولى تنصرف إلى استخدام شخص للقيام بعمل معلوم، والثانية تنصرف لمنفعة الأصول والأموال، وعموما فإنه يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدم صيغة الإجارة وفقاً لصورتين: الإجارة التشغيلية، والإجارة المنتهية بالتملك (الوادي و حسين، 2007)، والإجارة تعني تملك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم، وهي ثمن المنفعة، أو بدلها الناشئة عن استخدام، أو الانتفاع بأحد الموجودات الثابتة، فهي لا تهدف إلى تملك المنفعة المؤجرة للمستأجر، وإنما تهدف إلى إتاحة استخدام المنفعة للمستأجر والانتفاع منها أو بها مقابل أداء قيمة الإيجار المتفق عليه لمدة محددة تعود المنفعة بعدها إلى المالك، لذا فإن الإجارة تتكون من طرفين: مالك المنفعة وهو المؤجر، ومستخدم المنفعة أو المنتفع منها وهو المستأجر (الشرع، 2003، صفحة 15)، ويطلق على الإجارة البيع التأجيري؛ أي بيع حق الانتفاع مع الاحتفاظ بحق التملك، ويقوم هذا التمويل على أساس طلب عميل المصرف الحصول على أحد الموجودات الثابتة للانتفاع بها كالألات والمعدات الرأسمالية التي لا يستطيع العميل شراءها، أو التي لا يحتاجها إلا لفترات محدودة، فهو يطلب حق الانتفاع بالموجود وحيازته لفترة محددة مقابل ثمن معلوم يدفعه دورياً خلال مدة الانتفاع المرغوبة في عقد الإجارة (العجلوني، 2008، الصفحات 268-269).

المطلب الثالث: الأهمية التنموية الاقتصادية لصيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم المداينة:

تتناول الفقرات التالية تحليل الأهمية التنموية الاقتصادية لصيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم المداينة بالتركيز على المرابحة، والإجارة، والاستصناع؛ كون أن تلك الأدوات هي الأكثر استخداماً في المصارف الإسلامية الفلسطينية في تمويلاتها:

1. صيغة المرابحة: إنّ المرابحة كما تجرّيها المصارف الإسلامية (المرابحة للأمر بالشراء) أصبحت من أكثر المواضيع جدلاً بين قائلين بجوازها وقائلين بعدمه، فقد ساد الاعتقاد بأن المرابحة صيغة تجارية استهلاكية لا تعيد الاقتصاد والتنمية في شيء، وقد أفرز التطبيق العملي لهذه الأداة ما يلي (قسول، 2018، الصفحات 50-51):

- عدم تمكنها من تمويل رأس المال الثابت للمشاريع الإنتاجية طويلة الأجل، فالمرابحات التي تقدمها المصارف الإسلامية في مجملها مرابحات تجارية استهلاكية.

- عدم ملاءمتها لتمويل رأس المال العامل للمنشآت الاقتصادية من ناحيتين، أولاهما أن صيغة المراجعة لا تعطي المنشأة الحرية الكافية في الإنتاج والتسويق، فتكون المنشأة مقيدة بزمن محدد لتسديد الأقساط المستحقة للمصرف، ومن ناحية ثانية فإن هذه الأداة لا يمكن تطبيقها إلا في توفير السلع العينية فقط، بينما معظم رأس المال العامل يوجه لمقابلة نفقات نقدية.

- ارتفاع التكاليف التي يتحملها العميل بسبب الهامش الذي يدفعه للمصرف، وهذا راجع في الأساس إلى التكاليف التي يتحملها المصرف (عند الشراء وإعادة البيع مربحة للعميل) والتي يضيفها إلى ثمن السلع عند حساب هامش الربح.

إلا أن ما سبق ذكره لا ينفي أن يكون لصيغة المراجعة دور تمويلي، وتحليل ما سبق نجد:

• صحيح أن صيغة المراجعة قد لا توفر التمويل للمشاريع الإنتاجية بطريقة مباشرة، لكن تشجيع الطلب على السلع المبيعة غالباً بالتقسيم، سيؤدي إلى زيادة الأرباح المحققة في المنشآت التي تنتج هذه السلع، فإذا كانت هذه المنشآت تعاني من طاقات عاطلة فسيتم استغلال هذه الطاقات، فيتحقق الاستخدام الكفء للموارد، أما إذا كانت هذه المنشآت تشغل بأقصى طاقاتها، فإن زيادة الطلب على إنتاجها سيجذب رؤوس أموال جديدة للاستثمار فيها (وفق الأدوات الأخرى كالمشاركة) من أجل توسيع الطاقة الإنتاجية، وعليه فتكون المراجعة قد أسهمت، ولكن بصورة غير مباشرة، في تمويل المشاريع الإنتاجية، ومن ناحية أخرى، فصحيح أن المراجعة لا تقدم التمويل طويل الأجل للمشاريع الإنتاجية الضخمة، إلا أنها تعد أفضل وسيلة لتمويل السلع الرأسمالية للحرفيين وصغار المنتجين والصناع الجدد الذين تنقصهم الخبرات الكافية والملاءة المالية التي تسمح بتمويلهم وفقاً لأداتي المشاركة والمضاربة (بابكر، 1997، صفحة 40).

• أما فيما يخص الادعاء القائل بعدم ملاءمة صيغة المراجعة لتمويل رأس المال العامل؛ كونها تقيد حرية المنشأة بزمن محدد لتسديد الأقساط، فيمكن دحضه بإجراء مقارنة بسيطة بين تمويل رأس المال العامل عن طريق البنوك التقليدية وعن طريق المراجعة، فنجد أن البنوك التقليدية تفرض على العميل مبلغاً إضافياً كهامش تأخير في حال عدم مقدرة على السداد في التاريخ المحدد، بينما لا يستطيع المصرف الإسلامي مطالبته بدفع هذا المبلغ الإضافي حسب نص الآية (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)، كما أن أية مطالبة للمصرف الإسلامي بزيادة المبلغ مقابل تأخير السداد تعدّ عين الربا، بل الأكثر من ذلك أن هذا العميل قد يحصل على قرض حسن لمساعدته على تجاوز تعثره (المولى، 2002، صفحة 57)، وإذا ما قارنا تمويل المراجعة بالتمويل الربوي، فإنّ المبالغ الدورية التي تسدد للمصرف تخصم من المبلغ الكلي الذي يطبق عليه الفائدة الربوية؛ لأنّ الفائدة تحسب على الرصيد، بينما في حالة تمويل المراجعة لا يؤثر التسديد في حساب العملية؛ لأنّ المبلغ الكلي يحدد منذ البداية، وفيما يتعلق بأن المراجعة لا يمكن استخدامها إلا في توفير السلع العينية وهو ما يتعارض مع وظيفة رأس المال العامل والذي يوجه أساساً لمقابلة نفقات

نقدية، فإنه، عند النظر إلى بعض القطاعات الاستراتيجية كالقطاع الزراعي أو العقاري، فإن أغلب متطلبات رأس المال العامل تتمثل في السلع وليس في النقدية، كالبنور والأسمدة ومواد البناء وغيرها، كما أن هوامش المربحة لتمويل رأس المال العامل تكون أقل من هوامش المربحة لباقي عروض التجارة (السعيد، 2002، صفحة 95)، وعليه فإن هذا الادعاء - أيضا - لا ينفي دور المربحة في التنمية.

• أما فيما يخص التكاليف المرتفعة للتمويل بالمربحة والمرتبطة أساسا بتكاليف شراء المصرف للسلعة، فيمكن تخفيضها عن طريق اتخاذ بعض التدابير، كأن يكون هناك اتفاق مسبق بين المصرف الإسلامي وبعض الموردين على تصريف سلعهم عن طريق المربحة من خلال المصرف، وبذلك فإن العميل إذا أراد شراء سلعة من أحد الموردين فسيرسله مباشرة إلى المصرف، وبهذا تتخفف تكاليف البحث عن الموردين والشراء، وينخفض تبعاً لها الهامش الذي يدفعه العميل، كما يمكن للمصارف الإسلامية أن تخفّض هامش الربح الذي تطلبه إذا ما أخذت في الاعتبار أن التكاليف المبدئية العالية للمعاملات في المربحة يقابلها انخفاض تكاليف إدارة القروض ورصدها ومتابعتها (دومالي و سابكاتن، 2011، صفحة 12)، ومن ناحية أخرى فإن التكلفة المرتفعة للتمويل بالمربحة (هامش الربح) مسوّغة غالبا لدى المصارف الإسلامية، وذلك لمقابلة التضخم المستمر في بعض البلدان الإسلامية والنتائج في كثير من الأحيان عن الإصدار النقدي الهادف إلى تمويل برامج التنمية. ومن أبرز مخاطر التمويل بصيغة المربحة احتمالية مماطلة العميل في السداد أو عدم إيفاء العميل بالتزاماته تجاه المصرف لأسباب عديدة.

2. صيغة الاستصناع: لقد اتسع مفهوم الصناعة ليشمل نشاطات اقتصادية عديدة، ولأن صيغة الاستصناع تستخدم في كل ما تدخله الصناعة، فيمكن للمصرف الإسلامي من خلال تطبيقه لصيغة الاستصناع أن يقوم بدور هام في دعم جهود التنمية الصناعية وزيادة قدرتها الإنتاجية، وفيما يلي عرض للدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه صيغة الاستصناع (بابكر، 1997، صفحة 47):

• **تمويل رأس المال الثابت للمنشآت:** يمكن للمصرف الإسلامي أن يقوم عن طريق عقد الاستصناع بتوفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع أو لإحلالها في المصانع القديمة القائمة، أو لأجل توسيع خطوط الإنتاج، وفي سبيل توفير هذه الأصول فإن أمام المصرف خيارين؛ إما أن يكون صانعا لهذه الأصول، أو شريكا لبعض المؤسسات التي تنتجها، أو أن يقوم بتوفير هذه الأصول عن طريق صيغة الاستصناع الموازي، وفي كلتا الحالتين فإن هذا يكون مقابل ثمن يسدده له المستفيد من هذه الأصول.

• **تمويل رأس المال العامل:** إذا كان العميل المحتاج إلى التمويل هو الجهة التي تقوم بالتصنيع، فيمكن للمصرف أن يدخل في عقد الاستصناع كمستصنع يشتري بموجبه سلعة محددة المواصفات من هذه الجهة ويتسلمها آجلا، ويدفع في هذه الحالة الثمن

على أقساط تتناسب واحتياجات الصرف الجاري لدورة الإنتاج، كأن يتوافق القسط الذي يدفعه المصرف مع تاريخ دفع أجور العمال، ما يوفر السيولة اللازمة لمقابلة المتطلبات النقدية للإنتاج في الموعد المناسب، ومن الممكن أن يوكل المصرف الصانع ببيع السلعة نيابة عنه.

• **تخفيض تكاليف المنتجات:** الاستصناع مشابه لما يعرف اليوم بالإنتاج الطلبي؛ كون أن الصانع لن يقوم بالإنتاج إلا بعد حصوله على طلب المستصنع، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض تكاليف المنتجات، فالصانع لن يتحمل تكاليف تخزين المنتجات، وتسويقها، بل سيسلمها مباشرة للمستصنع في الأجل المحدد، ومن المعلوم أن هذه التكاليف في حال لم يتحملها الصانع، فإنها ستخصم من ثمن المنتج، أي أن التكلفة التي سيتحملها المستهلك النهائي ستكون أقل بفضل عقد الاستصناع (عربيات، 2006، صفحة 186).

• **تنمية القطاعات الاستراتيجية للبلاد:** يمكن لعقد الاستصناع أن يسهم بفعالية في تنمية بعض الصناعات والقطاعات الاستراتيجية في البلاد، كالنهوض بقطاع العقارات الذي يعدّ أفضل مجال تطبق فيه هذه الصيغة (سليمان، 2006، صفحة 176)، لأنه يمكن للمصارف الإسلامية أن تطرح سندات استصناع، وهي لا تقبل التداول إلا بعد تسلّم المصنوعات التي لها منافع قابلة للتأجير (فرفور، 2007، صفحة 14)، وتكون هي الصانع ومن يشتري هذه السندات هم المستصنعون، كما يمكن للجهات الحكومية استخدام سندات الاستصناع في تمويل بيوت السكن، ويمكن للمصارف الإسلامية في هذه الحالة أن تتولى مهمة طرح هذه السندات للاكتتاب العام، أو أن تقوم بدور المتعهد بتغطية الاكتتاب في هذه السندات بأن تشتري الموجودات جملة ثم تبيعها بالتجزئة للمكتتبين بهامش ربح.

3. صيغة الإجارة: إن لصيغة الإجارة مزايا عديدة تمكنها من الإسهام في دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال:

• **تخفيض تكاليف الاستثمار وزيادة معدل العائد:** من المعروف أنه كلما انخفضت تكاليف المشروعات وزادت أرباحها اتسعت دائرة الاستثمار، ثم انعكس ذلك الانخفاض في التكاليف على أسعار السلع والخدمات المنتجة، ما يعمل على زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين، ويرافق ذلك زيادة الطلب الفعال، ما يؤدي من جديد إلى زيادة الإنتاج والاستثمار، ويمكن للمصرف الإسلامي أن يوفر للمنشآت عن طريق عقد الإجارة المنتهية بالتملك مختلف الأصول الثابتة كالآلات والمعدات، ويُمكنها في المقابل من تخفيض جزء كبير من تكاليف الإنشاء، كون أن المنشأة ليست مضطرة إلى تسديد أي قدر من قيمة هذه الأصول مسبقاً، وكذا تخفيض جزء كبير من تكاليف التجديد خاصة إذا كان معدل الإحلال التكنولوجي مرتفعاً في هذا النوع من الأصول (الخصيري، 1999، صفحة 142)، وهذا في حال ما إذا كانت المنشأة في حاجة دائمة إلى هذه التجهيزات، أما إذا كان احتياجها لها مؤقتاً،

فيمكن للمصرف الإسلامي أن يوفرها عن طريق عقد الإجارة التشغيلية، فلا تضطر بذلك إلى تحمل النفقات المرتفعة لتملك هذه الأصول، ومن جهة أخرى، فإنّ مصاريف التأمين على الأصول وصيانتها حسب عقد الإجارة تقع على عاتقه بوصفه المالك لها (أبو سليمان، 2000، الصفحات 79-83)، ما يعني تكلفة أقل يتحملها المستأجر، على خلاف البنوك الربوية التي تجعل كل هذه المصاريف على عاتق المستأجر.

- **تخفيف العبء المالي على رأس المال العامل:** تقدم الإجارة المنتهية بالتمليك تمويلًا كاملاً لقيمة الأصول الثابتة، وتوفر السيولة النقدية للعميل المستأجر؛ كونه لن يسدد قيمة الأصل دفعة واحدة، ما يخفف من العبء المالي على رأس المال العامل لديه.
- **تخطي حاجز الضمانات:** تميزت صيغة الإجارة بتخطي حاجز الضمانات الذي يمثل أحياناً عقبة في حصول المؤسسات على المعدات التي ليس لها القدرة على شرائها بأموالها الخاصة، ما يتيح للمصارف الإسلامية تمويل هذا القطاع الفاعل في الاقتصاد.
- **توظيف الطاقات العاطلة:** يمكن للمصارف الإسلامية أن تسهم في التخفيف من البطالة عن طريق عقود الإجارة، ويمكن للعميل المستفيد بعد أن يسدد جميع أقساطه أن يصبح منتجاً للدخل ومالكاً بعد أن كان عاطلاً عن العمل، وعلى سبيل المثال، لو كان موضوع الإجارة المنتهية بالتمليك مركبة نقل، فيمكن للعميل بعد أن يسدد جميع أقساط المركبة للمصرف الإسلامي أن يصبح منتجاً للدخل ومالكاً للعين المؤجرة بعد أن كان عاطلاً عن العمل.
- **تنمية القطاع الزراعي:** تقوم المصارف الإسلامية بتوفير آلات الحرث والحصاد وفقاً لصيغة الإجارة للمزارعين الذين لا يقدرّون على اقتنائها (عبد الله، 2002، صفحة 122)، وقد أنعم الله على المسلمين بأراضي واسعة ذات خصوبة عالية، ما يؤهل المزارعين ليصبحوا منتجين ويسهموا في تنمية القطاع الزراعي في البلدان الإسلامية لو قامت المصارف الإسلامية باقتناء الأراضي الزراعية إلى جانب المعدات والآلات الزراعية، ثم قامت بتأجيرها لمن لا يملكها.

المطلب الرابع: معايير موافقة صيغ التمويل الإسلامي لأهداف الاقتصاد الإسلامي:

هذه الفقرة تتناول معايير لا بدّ من أخذها في الاعتبار لتقويم أهمية تلك الصيغ التمويلية من خلال معرفتنا بالأهداف التي يطمح إليها المختصون بدراسة التمويل الإسلامي، وبشكل أعم تحقيقها لنهضة تنمية للمجتمعات الإسلامية (الشلهوب، 2007، الصفحات 9-10):

1. **موافقتها للشريعة:** عند النظر في أشكال التمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية على أساس أنه متوافق مع الشريعة، لا بد من خلال دراسة هذه العقود مراعاة الأصول والقواعد التي بينها الشريعة الإسلامية، وذلك مثل خلوه من الربا الذي ورد تحريمه في القرآن بقوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا)، كذلك أن لا يشمل العقد على أي نوع من المقامرة، وألا يكون في العقد جهالة

تؤثر فيه، وقد تفضي إلى النزاع بين طرفي العقد، وألاً يكون في العقد غرر، كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (نهى عن الغرر)، كذلك عدم اشتغال العقد على أمر محرم، إلى جانب أن العقد لا يتضمن بيعتين في بيعة واحدة، كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن ذلك، وهناك قواعد تفصيلية تنظم عملية العقود المالية في الإسلام تناولها الفقهاء في كتبهم.

2. **خدمة المجتمع:** من الأمور التي ينبغي أن تكون محل اهتمام المختصين بدراسة التمويل الإسلامي ما يتعلق بفائدة مثل هذا النوع من العقود للمجتمع، كون أن التمويل حاجة ملحة لدى المجتمعات، وذلك لأن فيه وسيلة لتوفير حاجات المجتمع الضرورية مثل المسكن والمأكل، ودعم المشاريع الشخصية أو الفردية، إلى جانب أن فيه دعماً للمشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بشكل عام.

3. **تحقيق ربحية المؤسسات المالية:** كما هو معلوم فإن المؤسسات المالية هي عبارة عن مؤسسات تجارية تسعى إلى الربحية، فضمان تحقيق فرص ربحية لهذا القطاع من الأعمال ضمانة لاستمراره، وعامل جذب لمستثمرين جدد، فعملية التمويل تتكون من ممول وطالب التمويل، وعند عدم وجود جاذبية للاستثمار في هذا القطاع ستقلص فرص الحصول على تمويل، ولذلك لا بد من الموازنة بين رغبة المجتمع في الحصول على تمويل ميسر، وتحقيق ضمانات كافية لتحقيق أرباح مجزية لاجتذاب الأموال لهذا القطاع.

الدراسات السابقة:

حسب اطلاع الباحث، وفي حدود ما توافرت لديه من معلومات، فقد تطرق عدد من الباحثين إلى موضوع صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم الملكية ومفهوم المداينة وأهميتها التنموية، ودراسات أخرى هدفت إلى تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، ومن الدراسات التي تعرضت لإدارة مخاطر الائتمان دراسة (قواسمي، 2019) التي جاءت لتسلط الضوء على المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية الفلسطينية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطوير استبانة خاصة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وتكوّن مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، وقد استخدمت الدراسة العينة الشاملة لجميع مديري فروع دوائر التمويل، وموظفيها، وبعض موظفي دوائر المخاطر؛ لمحاولة الربط بين نسب أرصدة صيغ التمويل والمخاطر التي تتعرض لها، ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تتعرض لدرجة عالية من المخاطر، والتي تدفعها إلى التركيز على صيغ البيوع على حساب صيغ المشاركات الأخرى، ما يعد انحرافاً عن أهداف المصارف الإسلامية، كما أن البيئة المصرفية في فلسطين لا تتعارض مع طبيعة العمل للمصارف الإسلامية، إلا أنها لا تراعي خصوصية عملها، ومن خلال النتائج تم التوصل إلى عدد من التوصيات كان أبرزها أن على

المصارف الإسلامية التركيز على الاستثمار الحقيقي، وضرورة إيجاد أدوات جديدة للحد من المخاطر، والعمل على تدريب موظفي المصارف الإسلامية على مبادئ المعاملات الإسلامية، وأسهلها. كما أوصت الدراسة بضرورة تشجيع المصارف الإسلامية على التنوع في صيغ التمويل، وتوجيهها، واستحداث نماذج خاصة بالرقابة عليها.

ونجد أنّ دراسة (شديد، 2018) قد هدفت إلى تقويم دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في توظيف مواردها بما يخدم عمليات التنمية الاقتصادية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة، كما تم تحليل هذه البيانات باستخدام ثلاثة معايير: تناول الأول نسبة التمويلات طويلة الأجل إلى إجمالي التمويلات ومعدل نموها، وتناول الثاني نسبة أساليب التوظيف إلى إجمالي التوظيف، وتناول الثالث نسبة التوظيفات في القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى إجمالي التمويلات، كما تضمن التحليل مقارنة ما بين أداء المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة مع أدائها خلال سنوات سبقتها، وتوصلت الدراسة إلى أنّ التمويلات قصيرة الأجل تشكل غالبية توظيفات المصارف الإسلامية الفلسطينية، واستثماراتها، يليها التمويلات متوسطة الأجل، ثم التمويلات طويلة الأجل، كما تبين أنّ معظم التوظيفات تتم باستخدام أسلوب المربحة للأمر بالشراء، بمتوسط بلغت نسبته 87% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة 2010-2016م، ثم التوظيفات بصيغ التمويل الأخرى والتي احتلت نسباً هامشية وبسيطة، كما اتضح أنّ تمويلات المصارف الإسلامية في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والخدمات أمر مستثنى من أولوياتها، فاستحوذ قطاع الخدمات بفرعيه على ما نسبته 63.5% من إجمالي التمويلات في المتوسط، وشكلت الخدمات التقليدية غالبية هذه التوظيفات (تجارة الجملة والتجزئة، والسلع الشخصية الاستهلاكية، والنقل، والتخزين، والفنادق، والمطاعم)، بينما كان نصيب قطاعي الزراعة والصناعة لا يتعدى ما نسبته 3.5% من إجمالي التمويلات في المتوسط خلال الفترة نفسها، وأهم ما جاء من توصيات في هذه الدراسة أن على المصارف الإسلامية الفلسطينية أن تهتم بتكثيف استخدام صيغتي المضاربة والمشاركة في تمويلاتها، على أساس أنّ هاتين الصيغتين تدعمان التوجه نحو المشاريع الاقتصادية طويلة الأجل ومتوسطة الأجل، التي تخدم عمليات التنمية الاقتصادية، وبضرورة أن توجه المصارف الإسلامية استثماراتها المباشرة نحو المشاريع الاقتصادية في قطاعات الزراعة والصناعة. أيضاً جاءت دراسة (عوض، 2017) للتعرف إلى دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي، وبيان تركيزات استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لأدوات التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية والمديونية، وما مدى توزيع التمويلات التي تمنحها المصارف الإسلامية الفلسطينية على مختلف القطاعات الاقتصادية لدفع عجلة التنمية في فلسطين، وقد خلصت الدراسة إلى أهمية الدور الذي تؤديه المصارف الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أنّ النتائج التحليلية لدور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط

الاقتصادي أكدت أنها دون التوقعات والمستوى المطلوب، وأن دورها لم يكن فاعلاً بالمقارنة مع مستوى النجاح الذي حققته في تجميع المدخرات، وأن النتائج أظهرت - أيضاً - عدم توزيع التمويلات التي تمنحها المصارف الإسلامية على مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، و أظهرت الدراسة - أيضاً - أن المصارف الإسلامية ركزت في استخداماتها على أدوات التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم المديونية، وبالأخص على أداة المرابحة للأمر بالشراء، وأهملت جزئياً أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية، ما أضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد قدم الباحث عديداً من التوصيات حول تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية الفلسطينية. كذلك نجد أن دراسة (نصرالله، 2017) قد هدفت إلى التعرف إلى مصادر التمويل الإسلامي في المؤسسات الإسلامية في قطاع غزة، وإلى دور أدوات التمويل الإسلامي في تمويل التنمية الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسات التمويل المختلفة تعتمد على صيغة المرابحة في تقديم تمويلاتها، نظراً لقلّة ضمانات العملاء الكافية، وقصور سياسات سلطة النقد وهيئة تشجيع الاستثمار المشجعة للمؤسسات المالية. ومن الدراسات التي تطرقت إلى إجراءات التقليل من مخاطر صيغ التمويل والاستثمار دراسة (قطاف و مقدم، 2016)، التي تناولت هذه الدراسة بالتفصيل آليات التمويل والاستثمار وصيغها التي تنتهجها المصارف الإسلامية، ومن ثم تحليل المخاطر الناجمة عنها، فهذه الأخيرة فرضت ضرورة إيجاد أساليب وأدوات تساعدها على احتواء هذه المخاطر، أو حتى التقليل منها ضمن ضوابط القواعد الشرعية الإسلامية، بوصفها ضرورة لزيادة كفاءة تخصيص الموارد التمويلية خاصة بعد ارتفاع نسبة السيولة لديها الناتجة عن زيادة عدد المودعين والمستثمرين، وفتح عدد كبير منهم حسابات مصرفية جارية هرباً من شبهة الربا في المصارف التقليدية. ولإثبات هذه الأفكار وتأمينها لجأت الدراسة إلى تحليل عينة من المؤسسات المصرفية الإسلامية والمتمثلة في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، وقد خلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكنها الإسهام في تهيئة الأرضية اللازمة لتطوير آليات عمل المصارف الإسلامية، وكذلك تساعد في التقليل من مخاطر صيغ التمويل وأهمها ضرورة وضع أسس سليمة واضحة لإدارة مخاطر صيغ التمويل المختلفة سواء كان من المصادر الذاتية للمصرف أو الحسابات الاستثمارية.

ومن الدراسات التي تطرقت إلى تقويم مدى إسهام المصارف الإسلامية الفلسطينية في تمويل الاستثمارات، وفي تحديد أسباب تركيز عمليات التمويل على أداة المرابحة، دراسة (الجعبري، 2013)، التي أسهمت في التعرف إلى تحديد أسباب تركيز عمليات التمويل الإسلامي على أداة المرابحة، وأيضاً تحديد أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لهذا الغرض، وأظهرت النتائج دوراً محدوداً للأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية في فلسطين نحو تشجيع الاستثمار، وذلك لضعف إسهامها في تمويل الاستثمارات الإنتاجية، ولتركيزها على أداة المرابحة بنسبة

وصلت إلى (93%)، واستخدام الأدوات المالية الأخرى بنسب محدودة في التمويلات إلى جانب تناقص تلك النسب من عام إلى آخر، كما أظهرت النتائج دوراً محدوداً في تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، وهو ما انعكس في صورة تمويل محدود للمشاريع الصناعية، وضعف الإسهام في زيادة قدرة المجتمع على الإنتاج، وقد خلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، كان أهمها ضرورة أن تقوم المصارف الإسلامية ببذل جهود أوسع في التعريف بأدوات التمويل الإسلامية والترويج المتكامل لها، إلى جانب ضرورة زيادة حجم رؤوس أموالها وضرورة ربط محفظة التمويل بأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تفعيل المسؤولية المجتمعية لكبار المستثمرين، وضرورة توسيع استخدام أدوات التمويل الأخرى غير المرابحة، وبتطبيق أكثر وضوحاً لمبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، وأن تعمل سلطة النقد الفلسطينية على سن قوانين وتشريعات ملزمة للمصارف الإسلامية بتحديد نسب إسهام أدوات التمويل فيها. ومن الدراسات التي هدفت إلى التعرف إلى المصارف الإسلامية الفلسطينية من حيث نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها، دراسة كل من (أبو حفيظة، هارون، أحمد وحرز الله، 2016)، التي رأت أنّ تجربة المصارف الإسلامية الفلسطينية غير ناضجة إذا ما قورنت بغيرها من الدول، وتسلط هذه الدراسة الضوء على المصرف الإسلامي العربي، والمصرف الإسلامي الفلسطيني، للتعرف إلى الدور المهم الذي تقوم به تلك المصارف، والتعرف إلى أهم المشكلات التي تعيق عملها، وبيئة العمل المحيطة بها، والتحديات الخارجية والداخلية التي تواجهها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على أهم هذه المشكلات، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من حداثة التجربة فإنّ المصارف الإسلامية في فلسطين أثبتت جدارتها، واستطاعت أن تحقق تطوراً ونجاحاً بارزين، واستطاعت تقديم نفسها بشكل جيد، وتثبيت أقدامها في السوق المالي الفلسطيني خلال فترة زمنية قصيرة، والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد في مختلف المناطق الفلسطينية، وقد أسهمت في حل عديد من المشاكل الاقتصادية التي واجهت المجتمع الفلسطيني؛ كونها تقوم على المنهج الإسلامي في تعاملاتها، وقد خلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، كان أهمها أنّ على المصارف الإسلامية اتباع سياسة التنوع في توظيف الأموال، وعدم الاقتصار على التمويل قصير الأجل، وضرورة زيادة الوعي والتثقيف المصرفي بين الأفراد للتعريف بالخدمات والأدوات المصرفية الإسلامية في فلسطين.

ومن الدراسات الأجنبية التي تناولت أثر الأدوات المالية الإسلامية في الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، دراسة (Sheikh, 2015)، وقد استندت هذه الدراسة إلى نظرية الربح والخسارة ونظرية الفائدة، واستخدمت الدراسة طريقة المسح الوصفي لبحث تأثير أدوات التمويل الإسلامي في الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، وشمل مجتمع الدراسة سبعة بنوك تجارية تقدم منتجات مصرفية إسلامية في كينيا، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ووجدت الدراسة أنّ هناك علاقة إيجابية بين

الأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية والأدوات المالية الإسلامية التي تشمل المشاركة، والمضاربة، والمرابحة و الإجارة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جودة الأصول والأداء المالي للبنوك مرتبطان ارتباطاً قوياً وإيجابياً، وأن زيادة جودة الأصول سيؤدي إلى نمو كبير في الأداء المالي للبنوك، وأن الأداء المالي للبنوك في كينيا يعتمد بشكل كبير على مستوى سيولة المؤسسات، ووجدت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية قوية بين الأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية وحجم البنك، ويمكن للبنوك الكبرى التعامل بشكل أفضل مع التغيرات، ولديها فرص أفضل لتعويض الخسائر العشوائية. وخلصت الدراسة إلى أن جميع الأدوات المالية الإسلامية كان لها تأثير إيجابي في أداء البنوك التجارية في كينيا، وفي نوعية الأصول، والبنوك الأكبر حجماً كان لها تأثير إيجابي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية في كينيا، وأن مستويات السيولة العالية كان لها تأثير سلبي في الأداء المالي للبنوك التجارية، وأوصت الدراسة بضرورة استمرار المؤسسات المالية الإسلامية في تقديم الأدوات المالية الإسلامية وتطويرها، كما أوصت - أيضاً - بأنه يتوجب القيام بمزيد من التنوع في الاستثمارات.

التعليق على الدراسات السابقة :

استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة وتقاطعت معها، وتمثل هذا التقاطع في أن أغلب الدراسات السابقة تمحورت حول استخدام صيغ التمويل في المصارف الإسلامية الفلسطينية وتركيزها على استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم المداينة، وقد أشارت تلك الدراسات إلى أن المصارف الفلسطينية أهملت جزئياً استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية في تمويلاتها. ويرى الباحث أن أهمية الدراسة الحالية تنبع من كونها تشكل إطاراً مرجعياً للدراسات المستقبلية؛ كونها حديثة الإحصاءات من جهة، ومن جهة ثانية فهي تسلط الضوء على الطبيعة التنموية لأدوات التمويل القائمة على مفهوم المداينة بالتركيز على عقود بيع المرابحة والاستصناع والإجارة؛ لأن معظم تمويلات المصارف الإسلامية تعتمد حالياً على استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم المداينة ، وبالأخص أداة المرابحة للأمر بالشراء، وتستعرض الدراسة - أيضاً - مدى اضطلاع المصارف الإسلامية الفلسطينية بالدور المنوط بها في مجال التنمية الاقتصادية جراء تركيزها على تمويل عدد معين من القطاعات الاقتصادية وإهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى، مثل الصناعة والزراعة، لاسيما أن عدد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على المستوى المحلي كان محدوداً (في حدود علم الباحث)، وبذلك يمكن لهذه الدراسة الاستفادة منها لتوجيه إدارات المصارف الإسلامية المحلية نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح مسارها وإعادة تقويم أوضاعها في مجالات توظيف الأموال بما يخدم العملية التنموية المستدامة في فلسطين من خلال التنوع في استخدام أدوات المداينة وأدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية من جهة، وأن تشمل تلك التمويلات القطاعات الاقتصادية الحيوية كافة، من جهة ثانية، وهنا تكمن الفجوة البحثية للدراسة، وأن أحد الأسباب الرئيسية التي

دعت الباحثة إلى تناول هذا الموضوع هو بيان عدالة المصارف الإسلامية الفلسطينية في توزيع التمويلات على القطاعات الاقتصادية في ظل فائض السيولة لديها، وهي - أيضاً - امتداد للدراسات السابقة التي تناولت التمويلات الممنوحة باستخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم المدائنة، وخاصة أداة المرابحة للأمر بالشراء، فقد أوصت الدراسات السابقة بـ كافة بضرورة التنوع في استخدام أدوات التمويل لتشمل أدوات الملكية، ولهذا فقد قصد الباحث تحديث البيانات المالية لحجم التمويلات في المصارف الإسلامية الفلسطينية، وبيان توزيعها على القطاعات الاقتصادية؛ للوقوف على مدى التغير الذي حدث بهدف تعديل سلوك إدارات المصارف الإسلامية وقراراتها.

المبحث الثاني: درجة استخدام صيغ التمويل القائمة على مفهوم المدائنة في المصارف الإسلامية الفلسطينية

المطلب الأول: تطور الأداء العام للمصارف الإسلامية الفلسطينية:

يعدّ المصرف الإسلامي مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية؛ لأنها تهدف إلى تعبئة مدخرات الأفراد وحشدّها وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي لخدمة المجتمع في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ومن ثمّ تصحيح وظيفة المال في المجتمع، ووضعها في مسارها الصحيح، ويتطلب هذا بدوره العمل على تنوع مجالات الاستثمار للقطاعات الاقتصادية المختلفة، لسد الحاجات المقدرة للمجتمع من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات حتى يكفي المجتمع ذاتياً ويستغني عن الآخرين، ومن الضروري أن تسهم المصارف في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وعليها أن تسعى لتحقيق أكبر نفع ممكن للمجتمع سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة (المشهوروي، 2003، صفحة 52).

ومع استلام السلطة الفلسطينية زمام الأمور الاقتصادية في المناطق الفلسطينية في العام 1994، بدأت المصارف بممارسة نشاطها من خلال إعادة افتتاح فروعها التي كانت قد أغلقت في عام 1967، وإنشاء مصارف فلسطينية جديدة تجارية وإسلامية، وقد بلغ عدد المصارف في فلسطين (14) مصرفاً حتى نهاية العام 2019، منها (7) مصارف وطنية، و(7) مصارف أجنبية، وبلغت فروعها (370) فرعاً ومكتباً موزعة بين (239) فرعاً ومكتباً للمصارف الوطنية، و (131) فرعاً للمصارف الأجنبية، ومن إجمالي المصارف المحلية ثلاثة مصارف إسلامية يعملون من خلال (72) فرعاً ومكتباً (سلطة النقد، 2019). وبالرغم من المعوقات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام جراء الاحتلال الصهيوني الغاشم للأراضي الفلسطينية، وما يسببه من مضايقات تستهدف الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته المختلفة، بسبب ما تمخض عن اتفاق باريس الاقتصادي الذي جعل من الاحتلال الصهيوني جابياً لأموال الضرائب ومحتجزاً لها، فإنّ القطاع المصرفي الفلسطيني واصل نموه مثبتاً قدرته على التعامل مع الكثير من المخاطر المحلية ومرسحاً نفسه كأحد أهم ركائز الاقتصاد الفلسطيني، وبلغ إجمالي موجودات القطاع المصرفي

الفلسطيني 17,825.5 مليون دولار في العام 2019م، وبنسبة نمو بلغت 10.5% مقارنة مع العام 2018م، حيث بلغت 16,124.9 مليون دولار، وبلغت حصة المصارف الإسلامية الفلسطينية ما نسبته 15.8% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني في العام 2019م، وبنسبة نمو بلغت 21.3%، وسجلت إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف الفلسطينية في العام 2019م، ما قيمته 12,865.3 مليون دولار، متزايدة بنسبة 9% عن العام 2018م، حيث بلغت 11,792.43 مليون دولار، وشكلت ودائع العملاء لدى المصارف الإسلامية ما نسبته 16.3% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في العام 2019م، وبنسبة نمو بلغت 18.6% عن العام 2018م، أما عن التمويلات المصرفية التي يمنحها القطاع المصرفي الفلسطيني، فقد بلغت في العام 2019م، ما قيمته 8,973.2 مليون دولار، وبنسبة نمو بلغت 7.5% عن العام 2018م، حيث سجلت ما قيمته 8,345.8 مليون دولار، وشكلت إجمالي التمويلات التي تمنحها المصارف الإسلامية ما يقارب 18.2% من إجمالي التمويلات المباشرة التي يمنحها القطاع المصرفي وبنسبة نمو بلغت 13% عن العام 2018م (سلطة النقد، 2019). وفيما يلي تحليل لأداء كل مصرف على حده:

أولاً: المصرف الإسلامي العربي:

1. تطور الأداء المصرفي: شهد المصرف الإسلامي العربي نمواً في إجمالي موجوداته وبنسبة 171% لترتفع من 468.2 مليون دولار في العام 2013م، إلى 1,271.9 مليون دولار في العام 2019م، ولتشكل ما نسبته 7.1% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني للعام 2019م، وبنسبة نمو بلغت 19.7% عن العام 2018م، كما شهد المصرف نمواً في ودائع العملاء بنسبة 191% لترتفع من 351.6 مليون دولار في العام 2013م، لتصل إلى 1023.9 مليون دولار في العام 2019م، وبنسبة نمو بلغت 20.7% عن العام 2018م، ولتشكل ما نسبته 7.6% من إجمالي ودائع العملاء في القطاع المصرفي، وحقق المصرف نمواً في التمويلات بلغت 296%، فقد ارتفعت من 191.3 مليون دولار في العام 2013م، إلى 757.7 مليون دولار في العام 2019م، ولتشكل ما نسبته 8.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية التي يمنحها القطاع المصرفي وبنسبة نمو بلغت 11.1% عن العام 2018م، ونمت حقوق الملكية بنسبة 86% لترتفع من 62.3 مليون دولار في العام 2013م، إلى 116.5 في العام 2019م، مشكلة ما نسبته 5.8% من إجمالي حقوق ملكية القطاع المصرفي وبنسبة نمو بلغت 6.5%، وارتفعت صافي أرباحه بنسبة 157% لترتفع من 3.5 مليون دولار في العام 2013م، إلى 9.0 مليون دولار في العام 2019م، وبنسبة نمو بلغت 26% عن العام 2018م (المصرف الإسلامي العربي 2013-2019).

جدول 1: أهم البيانات المالية للمصرف الإسلامي العربي للفترة 2013-2019 (مليون دولار)

البند	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الموجودات	468.2	561.9	650.5	794.1	1,041.1	1,067.3	1,271.9
إجمالي التمويلات	192.0	247.7	312.1	431.0	561.9	685.2	763.2
ودائع العملاء	351.6	425.8	517.1	624.1	790.1	847.9	1,023.9
حقوق الملكية	62.3	67.7	69.0	75.2	106.9	109.3	116.5
صافي الأرباح	3.5	4.1	5.2	6.2	6.4	7.1	9.0
إجمالي الإيرادات	16.7	19.9	22.3	26.9	33.9	37.8	45.8

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن المصرف الإسلامي العربي 2013-2019م.

2. تطور حجم التوظيفات الاستثمارية في المصرف الإسلامي الفلسطيني باستخدام صيغ التمويل الإسلامي المختلفة:

بالنظر إلى الجدول (2) لحجم التوظيفات الاستثمارية باستخدام المصرف صيغ التمويل المختلفة ، نجد أنّ صيغة المرابحة للأمر بالشراء قد ارتفعت من 172.4 مليون دولار في العام 2013م، إلى 646.3 مليون دولار في العام 2019، مشكلة ما نسبته 85.2% من إجمالي التمويلات الممنوحة، تأتي في المرتبة الثانية صيغة الإجارة المنتهية بالتملك التي ارتفعت من 8.0 مليون دولار في العام 2013م، إلى 67.0 مليون دولار في العام 2019م، مشكلة ما نسبته 8.8% من إجمالي التمويلات الممنوحة، تلى ذلك صيغة المضاربة التي ارتفعت من 7.9 مليون دولار في العام 2013م، إلى 30.7 مليون دولار في العام 2019م، مشكلة ما نسبته 4% من إجمالي التمويلات الممنوحة، وأخيراً صيغة الاستصناع التي ارتفع استخدامها من 2.5 مليون دولار في العام 2013م، إلى 16.8 مليون دولار في العام 2019م، مشكلة ما نسبته 2.2% من إجمالي التمويلات، وتمويلات أخرى تضمنت المضاربة وقروض حسنة تبادلية وحسابات مكشوفة.

جدول 2: حجم التوظيفات الاستثمارية باستخدام المصرف الإسلامي العربي صيغ التمويل المختلفة (مليون دولار)

أداة التمويل	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المرابحة	172.4	219.3	271.5	372.9	484.6	579.9	646.3
الإجارة	8.0	14.9	24.5	34.9	50.6	58.7	67.0
الاستصناع	2.5	2.8	3.4	4.9	7.6	12.6	16.8
المضاربة وأخرى	9.1	10.7	12.7	18.3	19.1	34	33.1
إجمالي التمويلات	192.0	247.7	312.1	431.0	561.9	685.2	763.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن المصرف الإسلامي العربي 2013-2019م.

3. عدالة توزيع التمويلات الممنوحة على الأنشطة الاقتصادية:

بالنظر إلى الجدول أدناه (3) لتوزيع التمويلات على الأنشطة الاقتصادية باستخدام صيغ التمويل الإسلامي للعام 2019م، نجد أن حصة تمويل السلع الاستهلاكية والسيارات قد حاز على أعلى درجة وبقيمة 148.6 مليون دولار في العام 2019م، وبنسبة 19.4% من إجمالي التمويلات الممنوحة، تلى ذلك تمويل شراء الأراضي بقيمة 143.6 مليون دولار وبنسبة 18.8% من إجمالي التمويلات الممنوحة، ثم تمويل العقارات والإنشاءات بقيمة بلغت 138.1 مليون دولار وبنسبة 18.0% من إجمالي التمويلات الممنوحة، تلى ذلك تمويل قطاع الصناعة والزراعة بقيمة بلغت 71.0 مليون دولار وبنسبة 9.3% من إجمالي التمويلات الممنوحة، وأيضاً تمويل الخدمات، فقد سجل ما قيمته 60 مليون دولار وبنسبة 7.8% من إجمالي التمويلات التي يمنحها المصرف الإسلامي العربي، والمتتبع للجدول أدناه نجد أن تمويل قطاعي الصناعة والزراعة يرتفع بوتيرة بطيئة خلال الفترة 2013-2019م، بالرغم من الأهمية الاقتصادية لتلك القطاعات الاقتصادية في فلسطين.

جدول 3: توزيع التمويلات على الأنشطة الاقتصادية في المصرف الإسلامي العربي 2013-2019 (مليون دولار)

الأنشطة الاقتصادية	الصناعة والزراعة	الخدمات وأخرى	تجارة الجملة والمفرق	عقارات وإنشاءات	الأراضي	سلع استهلاكية وسيارات
2013	10.1	16.2	43.3	33.8	25.1	20.5
2014	13.1	18.9	49.3	45.1	37.6	35.3
2015	19.7	24.0	48.2	69.7	44.4	57.0
2016	41.8	34.1	69.8	78.2	64.3	80.7
2017	55.2	42.1	83.6	101.5	105.0	123.8
2018	65.2	55.6	124.8	127.3	132.5	132.8
2019	71.0	60.0	135.3	138.1	143.6	148.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن المصرف الإسلامي العربي 2013-2019م.

ثانياً: المصرف الإسلامي الفلسطيني:

1. تطور الأداء المصرفي: شهد المصرف الإسلامي الفلسطيني في العام 2019م، نمواً في حقوق الملكية بنسبة 82% لترتفع من 63.4 مليون دولار في العام 2013م، إلى 115.8 مليون دولار في العام 2019م، ولتشكل ما نسبته 5.8% من إجمالي حقوق ملكية القطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 7.2% عن العام 2018م، ونمت موجودات المصرف بنسبة 162% لترتفع من 502.2 مليون دولار في العام 2013م، إلى 1,318.4 مليون دولار في العام 2019م، ولتشكل ما نسبته 7.3%

من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 19.5% عن العام 2018م، كما شهد المصرف نمواً في ودائع العملاء بنسبة 162% لترتفع من 401.5 مليون دولار في العام 2013م، إلى 1,054.6 مليون دولار في العام 2019م، ولتشكل ما نسبته 7.9% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 16.6% عن العام 2019م، وحقق المصرف نمواً في إجمالي التمويلات بنسبة 186% لترتفع من 268.8 مليون دولار في العام 2013م، إلى 770.4 مليون دولار في العام 2019م، ولتشكل ما نسبته 8.5% من إجمالي التمويلات الائتمانية التي يمنحها القطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 13.3% عن العام 2018م، وقد حقق المصرف نمواً في أرباحه الصافية بنسبة 123% لترتفع من 6.5 مليون دولار في العام 2013م، إلى 14.5 مليون دولار في العام 2019م، وبنسبة انخفاض بلغت 4% عن العام 2018م (المصرف الإسلامي الفلسطيني 2013-2019م).

جدول 4: أهم البيانات المالية للمصرف الإسلامي الفلسطيني للفترة 2013-2019 (مليون دولار)

البند	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الموجودات	502.2	595.2	675.2	809.0	1,010.3	1,102.6	1,318.4
إجمالي التمويلات	270.7	355.7	449.4	545.3	625.0	694.1	791.2
الودائع	401.5	455.9	536.7	651.7	809.6	904.4	1,054.6
حقوق الملكية	63.4	67.5	73.3	95.3	109.6	108.0	115.8
صافي الربح	6.5	7.5	10.0	12.6	14.5	15.1	14.5
إجمالي الإيرادات	23.7	28.7	35.6	46.4	51.3	60.3	59.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن المصرف الإسلامي الفلسطيني 2013-2019م.

2. تطور حجم التوظيفات الاستثمارية في المصرف الإسلامي الفلسطيني باستخدام صيغ التمويل الإسلامي:

بالنظر إلى الجدول رقم (5) لحجم التوظيفات الاستثمارية باستخدام المصرف الإسلامي الفلسطيني صيغ التمويل الإسلامي، نجد أنّ أداة المراجعة للأمر بالشراء قد ارتفعت من 263.6 مليون دولار في العام 2013م، إلى 696.6 مليون دولار في العام 2019م، وقد شكلت في مجموعها ما نسبته 90.4% من إجمالي التمويلات التي يمنحها المصرف، ومن الأسباب الرئيسية التي جعلت المصارف الإسلامية الفلسطينية تتجه نحو تعميق استخدام أداة المراجعة للأمر بالشراء، كونها تتصف بسهولة تسهيلها، ووضوح التدفق النقدي، والعائد شبه المضمون، والابتعاد ما أمكن عن المخاطرة، وتأتي في المرتبة الثانية أداة الاستصناع التي ارتفعت من 0.408 مليون دولار في العام 2013م، إلى 26 مليون دولار في العام 2019م، وقد شكّلت في مجموعها ما نسبته 3.3%

من إجمالي التمويلات التي يمنحها المصرف، بينما لوحظ أنّ أداة الإجارة قد انخفضت من 5.9 مليون دولار في العام 2013م، إلى 4.7 مليون دولار في العام 2019م، مشكّلة في مجموعها ما نسبته 0.6% من إجمالي التمويلات التي يمنحها المصرف، وأخرى تضمنت المضاربة والمشاركة وحسابات مكشوفة.

جدول 5: حجم التوظيفات الاستثمارية باستخدام أدوات التمويل التي يمنحها المصرف الإسلامي الفلسطيني (مليون دولار)

أداة التمويل	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المربحة	263.6	335.9	416.7	502	570.4	634.1	720.9
الإجارة	5.9	5.3	4.9	4.5	3.7	3.5	4.7
الاستصناع	0.408	4.0	5.8	8.9	14.6	17.0	26.0
المضاربة والمشاركة وأخرى	0.792	10.5	22	29.9	36.3	39.5	39.6
إجمالي التمويلات المباشرة	270.7	355.7	449.4	545.3	625.0	694.1	791.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن المصرف الإسلامي الفلسطيني 2013-2019م.

3. عدالة توزيع التمويلات الممنوحة على الأنشطة الاقتصادية:

بالنظر إلى الجدول (6) أدناه لتوزيع التمويلات على أنشطة القطاعات الاقتصادية باستخدام أدوات التمويل في المصرف الإسلامي الفلسطيني للعام 2019م، نجد أنّ تمويل تجارة الجملة والمفرق قد حاز على نسبة مرتفعة من إجمالي التمويلات وبقيمة 211.4 مليون دولار في العام 2019م، وبنسبة 26.7% من إجمالي التمويلات التي يمنحها المصرف، يلي ذلك تمويل شراء السلع الاستهلاكية والسيارات بقيمة بلغت 179.4 مليون دولار مشكّله ما نسبته 22.6% من إجمالي التمويلات التي يمنحها المصرف، يلي ذلك تمويل شراء العقارات والإنشاءات بقيمة 179.4 مليون دولار وبنسبة 22.6% من إجمالي التمويلات، ثم تمويل شراء العقارات والإنشاءات بقيمة 146.4 مليون دولار في العام 2019م، وبنسبة 18.5% من إجمالي التمويلات الممنوحة، يلي ذلك تمويل شراء الأراضي لغايات المتاجرة أو الاستخدام بقيمة 108.5 مليون دولار مشكّلة ما نسبته 13% من إجمالي التمويلات الممنوحة، ثم تمويل قطاع الخدمات بقيمة 60.6 مليون دولار في العام 2019م، وبنسبة 7.6% من إجمالي التمويلات الممنوحة، بينما سجل تمويل الصناعة والزراعة أدنى نسبة من إجمالي التمويلات الممنوحة بقيمة 29.6 مليون دولار وبنسبة 3.7% من إجمالي التمويلات، والمتتبع للجدول أدناه يجد أنّ تمويل قطاعي الصناعة والزراعة يرتفع بوتيرة منخفضة جداً خلال الفترة 2013-2019م، بالرغم من أهمية تلك القطاعات في الاقتصاد الإنتاجي، بينما التركيز على تمويل التجارة والعقارات والسلع الاستهلاكية جاء مرتفعاً.

جدول 6: توزيع التمويلات على الأنشطة الاقتصادية في المصرف الإسلامي الفلسطيني للفترة 2012-2017 (مليون دولار)

القطاعات الاقتصادية	الصناعة والزراعة	الخدمات وأخرى	تجارة والمفرق	الجم	عقارات وإنشاءات	الأراضي	تمويلات سلع استهلاكية وسيارات
2013	4.7	17.6	31.5	69.3	16.7	38.3	
2014	7.9	16.5	77.4	84.9	16.0	65.2	
2015	6.7	11.2	100.0	138.0	60.9	84.9	
2016	10.0	13.4	151.1	156.1	63.6	99.1	
2017	11.4	15.9	201.5	175.7	76.6	93.5	
2018	10.4	39.0	254.8	169.4	77.5	94.8	
2019	29.6	60.6	211.4	146.4	108.5	179.4	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن المصرف الإسلامي الفلسطيني 2012-2018م.

المطلب الثاني: مقارنة تحليلية لتقويم درجة استخدام صيغ التمويل القائمة على مفهوم المدائنة لكلا المصرفين:

1. مقارنة تركيز استخدام صيغ التمويل حسب نوع الأداة المستخدمة نسبة إلى إجمالي التمويلات الممنوحة لكلا المصرفين

بمراجعة الجدول (7) أدناه لتحليل مدى تركيز استخدام صيغ التمويل حسب نوع الأداة المستخدمة نسبة إلى إجمالي التمويلات التي يمنحها كلا المصرفين خلال فترة الدراسة الممتدة من العام 2013-2019م، نجد أن هناك تقارباً لأداة التمويل الأكثر شيوعاً واستخداماً، وهي أداة المراجعة للأمر بالشراء، فقد بلغ المتوسط الحسابي ما نسبته 86.7% من إجمالي التمويلات المباشرة في المصرف الإسلامي العربي خلال فترة الدراسة، بينما بلغ المتوسط الحسابي لاستخدام المصرف الإسلامي الفلسطيني أداة المراجعة بالمتوسط ما نسبته 92.7% من إجمالي التمويلات المباشرة خلال فترة الدراسة، في حين أن استخدام صيغ التمويل الأخرى جاءت بنسب متدنية في كلا المصرفين، إلى جانب أن صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية، وهي المشاركة والمضاربة الأقل استخداماً من بين صيغ التمويل الإسلامية، فصيغة المشاركة لم يستخدمها المصرف الإسلامي العربي بينما استخدمت صيغة المضاربة وقيم مالية متدنية جداً، كذلك في المصرف الإسلامي الفلسطيني، فقد استخدمت صيغة المشاركة وقيم مالية منخفضة جداً ولفترة محدودة ولم تستخدم صيغة المضاربة طيلة فترة الدراسة، وهذه دلالة واضحة على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية لا تستخدم بشكل عادل باقي أدوات التمويل الإسلامية، والتركيز فقط وبنسبة عالية على أداة المراجعة للأمر بالشراء، وهذا يدل على مدى تدني مستوى مساهمة المصارف الإسلامية في تنمية النشاط الاقتصادي، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع عديد من الدراسات التي أجريت حول المصارف الإسلامية الفلسطينية، كدراسة (الدماغ، 2006، صفحة 87) التي أشارت إلى أن نسبة

استخدام صيغة المراجعة للأمر بالشراء بلغت 83.7% من إجمالي التمويلات الممنوحة في المصارف الإسلامية الفلسطينية، ودراسة (أبو حفيظة، هارون، أحمد وحرز الله، 2016، ص28)، التي أفادت أنّ استخدام عقود بيع المراجعة للأمر بالشراء قد شكلت ما نسبته 90% من إجمالي التمويلات في المصارف الإسلامية، كما أنّ دراسة (مشتهى، 2011، صفحة 195)، خلصت إلى أنّ المصارف الإسلامية الفلسطينية أغفلت استخدام أدوات التمويل الأخرى، وركزت على استخدام أداة المراجعة التي كان لها النصيب الأكبر من إجمالي التمويلات المباشرة. وأشارت دراسة (شديد، 2018، صفحة 98)، إلى أنّ استخدام أداة المراجعة بلغت بالمتوسط ما نسبته 77.9% من إجمالي التمويلات التي يمنحها المصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من العام 2010-2016م، كذلك دراسة (الجعبري، 2013، صفحة 99)، التي أشارت إلى أنّ نسبة استخدام أداة المراجعة بلغت 88% من إجمالي التمويلات التي تمنحها المصارف الإسلامية الفلسطينية حتى العام 2011م، بينما دراسة (مقداد و حلس، 2005، صفحة 255)، أشارت إلى أنّ نسبة استخدام أداة المراجعة في المصرف الإسلامي العربي بلغت 40% من إجمالي التمويلات الممنوحة، بينما تراوحت نسبة استخدام أداة المراجعة في المصارف الإسلامية الفلسطينية الأخرى ما بين 75-85% من إجمالي التمويلات خلال فترة الدراسة الممتدة من العام 1997-2000م، ومنذ العام 2000م، واستناداً إلى نتائج هذه الدراسة ارتفعت نسبة استخدام المصرف الإسلامي العربي أداة المراجعة إلى 85% من إجمالي التمويلات في العام 2018م.

جدول 7: تركيز استخدام صيغ التمويل حسب نوع الأداة المستخدمة نسبة إلى إجمالي التمويلات لأعوام 2013 - 2019 (%)

	المصرف الإسلامي الفلسطيني				المصرف الإسلامي العربي			
	المراجعة	الإجارة	الاستصناع	التمويلات (مليون \$)	المراجعة	الإجارة	الاستصناع	التمويلات (مليون \$)
2019	91.0	0.5	3.2	791.2	84.6	8.7	2.2	763.2
2018	91.0	0.5	2.4	694.1	84.6	8.5	1.8	685.2
2017	91.0	0.5	2.3	625.0	86.2	9.0	1.3	561.9
2016	92.0	0.8	1.6	545.3	86.5	8.0	1.1	431.0
2015	92.7	1.0	1.3	449.4	87.0	7.8	1.0	312.1
2014	94.4	1.4	1.1	355.7	88.5	6.0	1.1	247.7
2013	97.3	2.1	0.1	270.7	89.8	4.1	1.3	192.0
بالمتوسط	92.7	0.9	1.7		86.7	7.4	1.3	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنك الإسلامي العربي والإسلامي الفلسطيني 2013-2019 م.

ويرى الباحث أنّ المصارف الإسلامية الفلسطينية تعتمد في توظيف مواردها على استخدام أداة المراجعة وبتقييم مالية مرتفعة لما تتمتع به تلك الأداة من انخفاض في نسبة المخاطرة، ليدل ذلك على أن غالبية التوظيفات موجهة نحو قطاعات غير إنتاجية كقطاعات التجارة والسلع الاستهلاكية والخدمات والإهمال الجزئي لقطاعي الزراعة والصناعة، فتزايد التركيز على المراجعة في توظيف الموارد مقابل الاعتماد الجزئي على الأدوات التمويلية الأخرى وخاصة الأدوات التمويلية القائمة على مفهوم الملكية، ينبئ بانخفاض توجه المصارف الإسلامية الفلسطينية نحو تمويل المشاريع الإنتاجية والتي تلائمها أدوات المشاركة والمضاربة، ليترتب على ذلك انخفاض في مستوى إسهامها بتمويل المشاريع التنموية، وبالتالي فإنّ سيطرة استخدام أداة المراجعة أهمل الدور الذي كان من الممكن أن تلعبه المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الإنتاجية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية لمصلحة تمويلات قطاعات غير إنتاجية.

2. مقارنة لتوزيع التمويلات على الأنشطة الاقتصادية نسبة إلى إجمالي التمويلات لكلا المصرفين:

بالنظر إلى الجدول أدناه رقم (8) نجد أنّ تمويل الصناعة والزراعة جاء متدنياً بالمقارنة مع تمويل باقي الأنشطة الاقتصادية في كلا المصرفين بالرغم من الأهمية الاقتصادية للصناعة والزراعة في فلسطين، والملاحظ - أيضاً - أنّ تمويل السلع الاستهلاكية واقتناء السيارات والعقارات جاء مرتفعاً في كلا المصرفين، وإذا ما نظرنا إلى دراسة (مقداد و حلس، 2005، صفحة 250) حول توزيع تمويلات القطاع المصرفي الفلسطيني على الأنشطة الاقتصادية، نجد أنّ قطاع تمويل التجارة العامة جاء في المرتبة الأولى بينما جاء تمويل الصناعة والزراعة في المرتبة الثانية في العام 1996م، وانخفض إلى المرتبة الرابعة في نهاية العام 2000م، وبالمثل دراسة (مشتهى، 2011، صفحة 195) والتي خلصت إلى إغفال المصارف الإسلامية الفلسطينية لتمويل الزراعة والصناعة، وقد خلصت دراسة كل من (أبو حفيظة، هارون، أحمد وحرز الله، 2016/ص 29)، إلى توالي انخفاض تمويل الزراعة والصناعة حتى سجل المرتبة الأخيرة لدى المصرف الإسلامي الفلسطيني، والمرتبة قبل الأخيرة لدى المصرف الإسلامي العربي في نهاية العام 2018م، وفقاً لهذه الدراسة، وقد جاءت دراسة (شديد، 2018، صفحة 114) متوافقة مع هذه الدراسة، فقد خلصت إلى أنّ المصارف الإسلامية الفلسطينية لديها توظيفات متدنية في مجال الزراعة والصناعة، فقد بلغت نسبة التوظيفات لكلا المصرفين بالمتوسط 3.5% من إجمالي التمويلات للفترة الممتدة من العام 2015-2016م، وأنّ تمويل قطاع الخدمات والعقارات بفرعيه التقليدي والحديث (الإقشاءات والتجارة) قد حاز على أعلى نسبة توظيف 63.5%، يلي ذلك تمويل قطاع الإقشاءات، ونسبة 12.6%، ويمكن أن نستنتج مما ورد أنّ المصارف الإسلامية الفلسطينية لا تمول بالقدر الكافي القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، وبالمقابل نجد أنها توظف أغلب مواردها المالية في تمويل السلع الاستهلاكية والخدمات والإقشاءات،

وهذا مؤشر واضح إلى تدني إسهام المصارف الإسلامية في النشاط الاقتصادي، بينما يتوجب أن تكون هناك استراتيجية تنموية لدى المصارف الإسلامية تستند إلى تلبية احتياجات الأنشطة الاقتصادية الحيوية، والقائمة على تحقيق التوازن في منح التمويلات والمواءمة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومراعاة أولويات المجتمع والاقتصاد المحلي.

جدول 8: مقارنة توزيع التمويلات على الأنشطة الاقتصادية نسبة إلى إجمالي التمويلات 2013-2019 (%)

المصرف الإسلامي الفلسطيني							المصرف الإسلامي العربي							الأنشطة الاقتصادية
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
3.7	1.5	1.8	1.8	1.4	2.2	1.7	9.3	9.5	9.8	9.6	6.3	5.2	5.2	الصناعة والزراعة
7.6	5.6	2.5	2.4	2.4	4.6	6.5	7.8	8.1	7.4	7.9	7.7	7.6	8	الخدمات وأخرى
26.7	36.7	32.2	27.7	22.2	21.7	11.6	17.7	18.2	14.8	16.2	15.4	19.9	22.5	تجارة الجملة والمفرق
18.5	24.4	28.1	28.6	30.7	23.8	25.6	18	18.5	18	18.1	22.3	18.2	17.6	عقارات وإنشاءات
13.7	11.1	12.2	11.6	13.5	4.5	6.1	18.8	19.3	18.6	14.9	14.2	15.1	13	الأراضي
22.6	13.6	14.9	18.1	18.8	18.3	14.1	19.4	19.3	22	18.7	18.2	14.2	10	سلع استهلاكية وسيارات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن المصرف الإسلامي العربي والإسلامي الفلسطيني 2013-

2019

التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة:

فيما يلي عرض تحليلي للبيانات محل الدراسة واختبار الفرضيات، وقد تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المالية

خلال الفترة من عام 2013 حتى عام 2019م.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

منهج الدراسة هو الطريقة التي يتبعها الباحث للوصول إلى نتائج تتعلق بموضوع الدراسة، وقد تم الاعتماد على المنهج

الوصفي التحليلي للتعرف إلى الجوانب النظرية لموضوع الدراسة من خلال وصف المفاهيم المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامية

القائمة على مفهوم المدينة بالتركيز على صيغة المرابحة والإجارة والاستصناع؛ كون تلك الصيغ الأكثر شيوعاً في التطبيق

في كل من المصرف الإسلامي العربي والإسلامي الفلسطيني، ودراسة البيانات وتحليلها، والإحصاءات المالية المنشورة عن المصرفين الإسلاميين باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، والمنهج المقارن لإجراء مقارنات لدرجة استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لصيغ التمويل الإسلامية، ولفترات زمنية مختلفة لمعرفة التغيرات التي حدثت، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات المتعلقة بفترة الدراسة الممتدة من العام 2013 إلى العام 2019م، على التقارير السنوية الصادرة عن المصرفين وسلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك في فلسطين، والرجوع إلى الدراسات والأبحاث السابقة التي دارت حول المصارف الإسلامية الفلسطينية بشكل عام، وعن الطبيعة التنموية لصيغ التمويل الإسلامية ومدى استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لها بشكل خاص.

اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين حجم التوظيفات الاستثمارية لصيغ التمويل القائمة على مفهوم المداينة، وودائع العملاء في المصارف الإسلامية الفلسطينية. ولاختبار صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation والجدول التالي يوضح دلالة العلاقة.

جدول 9: دلالة العلاقة الارتباطية بين وودائع العملاء وبين صيغ التمويل ومجموع التمويلات وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة

الصيغة	معامل ارتباط بيرسون مع وودائع العملاء	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المربحة	.958	.000	دالة عند 0.01
الإجارة	.455	.102	غير دالة إحصائياً
الاستصناع	.919	.000	دالة عند 0.01
مجموع التمويلات	.976	.000	دالة عند 0.01

يتضح من الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كل صيغة من صيغ التمويل والمجموع الكلي للتمويل وودائع العملاء عدا أداة الإجارة، أي أنه كلما زادت وودائع العملاء زادت عمليات التمويل بالمربحة والاستصناع، بينما لا توجد علاقة ارتباطية بين الإجارة وودائع العملاء. وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك تركيزاً على عمليات المربحة، ثم عمليات الإجارة عند منح التمويلات من خلال استثمار وودائع العملاء، وبالتالي فإن زيادة حجم وودائع العملاء سيكون له تأثير مباشر في كل من عمليات المربحة والإجارة فقط دون عمليات الاستصناع، الأمر الذي يشير إلى ضرورة اهتمام المصارف بهذا النوع الأخير من عمليات التمويل بالنظر إلى أهميته الاقتصادية ودوره في عمليات التنمية المنشودة في الاقتصاد الفلسطيني، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شديد، 2018) ودراسة (الجعبري، 2013).

اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين توزيع التمويلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية المختلفة والودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية الفلسطينية. ولتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation والجدول التالي يوضح دلالة العلاقة.

جدول 10: دلالة العلاقة الارتباطية بين ودائع العملاء وبين كل نشاط من الأنشطة القائمة على التمويل وقيمة الدلالة ومستوى

الدلالة

مستوى الدلالة	قيمة الدلالة	معامل ارتباط بيرسون مع ودائع العملاء	الأنشطة الاقتصادية
دالة عند 0.05	.035	.566	الصناعة والزراعة
دالة عند 0.01	.009	.671	خدمات وأخرى
دالة عند 0.01	.000	.838	تجارة الجملة والمفرق
دالة عند 0.01	.000	.835	عقارات وإنشاءات
دالة عند 0.01	.000	.897	الأراضي
دالة عند 0.01	.000	.910	سلع استهلاكية وسيارات

يتضح من الجدول وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية وودائع العملاء، أي أنه كلما زادت ودائع العملاء زاد تمويل تلك الأنشطة الاقتصادية، وبذلك يتضح أنّ المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تحرص على توجيه مواردها المتاحة والمتمثلة في الودائع الاستثمارية نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويمكن أن نستنتج أنّ المصارف الإسلامية الفلسطينية لا تمول بالقدر الكافي القطاعات الإنتاجية الحيوية كالزراعة والصناعة، خاصة أنّ فلسطين اقتصاديا تعتمد على تلك القطاعات، وبالمقابل نجد أنها توظف أغلب مواردها المالية في تمويل السلع الاستهلاكية والإنشاءات واقتناء السيارات، وهذا مؤشر واضح إلى تدني إسهام المصارف الإسلامية الفلسطينية في النشاط الاقتصادي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مشتهى، 2011) ودراسة (شديد، 2018) ودراسة (مقداد و حلس، 2005)، ويرى الباحث أنه يتوجب أن تكون هناك استراتيجية تنمية لدى المصارف الإسلامية تستند إلى تلبية احتياجات الأنشطة الاقتصادية الحيوية، والقائمة على تحقيق التوازن في منح التمويلات بين القطاعات والمواءمة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومراعاة أولويات المجتمع والاقتصاد المحلي.

اختبار الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات حجم التمويلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية المختلفة وفقاً لصيغ التمويل القائمة على مفهوم المداينة بالتركيز على "المرابحة، والإجارة، والاستصناع"، والمجموع الكلي للتمويلات التي يمنحها كل من المصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني. وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام اختبار مان ويتني Mann-Whitney U للبارومتري. والجدول التالي يوضح دلالة الفروق بين المصرفين الإسلامي العربي والإسلامي الفلسطيني:

جدول 11: دلالة الفروق بين متوسطات القيم لكلا المصرفين وقيمة (U) وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة

الصيغة	المصرف	المتوسط	متوسط الرتب	مجموع الرتب	Mann-Whitney U	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المرابحة	الإسلامي العربي	322.04	6.14	43.00	15.000	.225	غير دالة إحصائياً
	الإسلامي الفلسطيني	421.84	8.86	62.00			
الإجارة	الإسلامي العربي	28.11	10.57	74.00	3.000	.006	دالة عند 0.01
	الإسلامي الفلسطيني	4.77	4.43	31.00			
الاستصناع	الإسلامي العربي	5.27	6.86	48.00	20.000	.565	غير دالة إحصائياً
	الإسلامي الفلسطيني	7.32	8.14	57.00			
مجموع	الإسلامي العربي	355.43	6.43	45.00	17.000	.338	غير دالة إحصائياً
التمويلات	الإسلامي الفلسطيني	433.94	8.57	60.00			

وتشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المصرفين في حجم عمليات التمويل الممنوحة من خلال صيغ المرابحة والاستصناع، أما صيغة الإجارة، فقد كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند 0.01 لمصلحة المصرف الإسلامي العربي. ويتبين مما سبق أنّ عمليات التمويل في كلا المصرفين قد تركزت على صيغة المرابحة، فقد كان مستوى الدلالة 0.225، بينما كان مرتفعاً بالنسبة للتمويل بالاستصناع، ما يعني ضعف عمليات التمويل لتلك العمليات في كلا المصرفين. أما عمليات التمويل بالإجارة، فقد كان هناك تركيز عليها أكثر لدى المصرف الإسلامي العربي.

اختبار الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات حجم التمويلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية، والمجموع الكلي للتمويلات التي يمنحها المصرفان الإسلامي العربي والإسلامي الفلسطيني.

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام اختبار مان ويتني Mann-Whitney U والجدول التالي يوضح دلالة الفروق بين المصرفين الإسلامي العربي والإسلامي الفلسطيني فيما يتعلق بتلك التمويلات.

جدول 12: دلالة الفروق بين متوسطات القيم لكلا المصرفين وقيمة (U) وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة

النشاط	البنك	المتوسط	متوسط الرتب	مجموع الرتب	Mann-Whitney U	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الصناعة والزراعة	الإسلامي العربي	30.67	10.29	72.00	5.000	.013	دالة عند 0.05
	الإسلامي الفلسطيني	7.60	4.71	33.00			
خدمات وأخرى	الإسلامي العربي	30.51	10.00	70.00	7.000	.025	دالة عند 0.05
	الإسلامي الفلسطيني	17.34	5.00	35.00			
تجارة الجملة والمفرق	الإسلامي العربي	64.69	6.43	45.00	17.000	.338	غير دالة إحصائياً
	الإسلامي الفلسطيني	120.64	8.57	60.00			
عقارات وإنشاءات	الإسلامي العربي	69.51	5.43	38.00	10.000	.064	غير دالة إحصائياً
	الإسلامي الفلسطيني	120.66	9.57	67.00			
الأراضي	الإسلامي العربي	61.06	8.43	59.00	18.000	.406	غير دالة إحصائياً
	الإسلامي الفلسطيني	46.03	6.57	46.00			
سلع استهلاكية وسيارات	الإسلامي العربي	66.30	6.86	48.00	20.000	.565	غير دالة إحصائياً
	الإسلامي الفلسطيني	72.21	8.14	57.00			

يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المصرفين في الأنشطة باستثناء نشاط الصناعة والزراعة، ونشاط الخدمات الأخرى، فقد كانت الفروق لمصلحة المصرف الإسلامي العربي الذي فاق المصرف الإسلامي الفلسطيني في حجم هذه الأنشطة، ما يعني أنّ هذا الأخير يحاول أن يتجنب المخاطرة التي تتطوي عليها عمليات التمويل للقطاعات الصناعية والزراعية بسبب الظروف الاقتصادية التي تنفرد بها البيئة المحلية الفلسطينية، ولكن بالرغم من ذلك يتطلب الأمر من المصارف كافة تقديم الدعم اللازم للقطاعات كافة مع مراعاة بذل الجهود اللازمة لإدارة المخاطر المترتبة عليها.

مناقشة نتائج الدراسة:

توافقت نتائج هذه الدراسة مع أغلب نتائج الدراسات السابقة خاصة دراسة كل من (شديد، 2018) ودراسة (عوض، 2017) ودراسة (الجعبري، 2013) فيما يخص ارتفاع قيم التمويل التي تمنحها المصارف الإسلامية الفلسطينية باستخدام أدوات

التمويل القائمة على مفهوم المداينة، وبالأخص أداة المراجعة للأمر بالشراء، وبعدم عدالة توزيع التمويلات على القطاعات الاقتصادية وخاصة الحيوية منها مثل الزراعة والصناعة، التي إن مولت بالقدر الكافي فستسهم في دفع عجلة الاقتصاد وبالتتمية المستدامة. وتكمن الفجوة البحثية في هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في حداثة البيانات والنتائج واستخدام التحليل المقارن، والجدير بالذكر أنّ هذه الدراسة وجدت أن المصارف الإسلامية الفلسطينية قد اتجهت حديثاً إلى رفع نسبة تمويل القطاعات الحيوية مثل الصناعة والزراعة، فقد سجل المتوسط العام لتمويل تلك القطاعات في العام 2019م، ما نسبته 6.5% مقارنة بالدراسات السابقة التي وصل متوسط النسبة إلى 3.5% من إجمالي التمويلات الممنوحة في كلا المصرفين، وأيضاً في ظل ارتفاع مصادر التمويل الداخلية والخارجية، فإنّ (الودائع) لكلا المصرفين زاد من استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية، وأهمها المشاركة والمضاربة ولكن بقيم مالية متدنية، وبالرغم من ذلك فإن الباحث يرى أنّ على المصارف الإسلامية الفلسطينية في ظل فوائض السيولة التي لديها وتحقيقاً لما جاء في عقودها التأسيسية من أهداف، تصب في مصلحة الدولة والمجتمع، وأن تنوع من استخدام أدوات التمويل، وخاصة الأدوات التمويلية القائمة على مفهوم الملكية، ومنها المشاركة والمضاربة لما لهذه الأدوات من أهمية في دفع عجلة الاقتصاد، وأن يكون هناك توزيع عادل للتمويلات على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كالزراعة والصناعة، وبهذا تكون قد حققت أهدافها في خدمة الاقتصاد ورفاهية المجتمع.

النتائج والتوصيات

النتائج:

بعد أن تطرقنا في هذه الدراسة إلى عدد من أدوات التمويل الإسلامية وبيان أهميتها التنموية، وأيضاً إلى أهم الصيغ التمويلية التي تستخدمها المصارف الإسلامية الفلسطينية، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. إنّ صيغ التمويل الإسلامي التي تستخدمها المصارف الإسلامية أو تنص عليها في أنظمتها التأسيسية، هي صيغ ذات أهمية تنموية، ومنها المراجعة والإجارة والاستصناع، وبالتالي فإنّ الدراسة تدحض الاعتقاد السائد أنّ صيغ التمويل القائمة على مفهوم المداينة هي صيغ استهلاكية لا تفيد الاقتصاد والتنمية بشيء، إلاّ أنّ استغلال المصارف الإسلامية الفلسطينية تلك الصيغ وتوزيعها على قطاعات استهلاكية، جاء مغايراً للتوقعات، ولم يكن الاستغلال الأمثل.
2. تعد أداة المراجعة ذات طبيعة تنموية محدودة؛ كونها تتعلق بتنشيط الحركة الاستثمارية في المجالات الاقتصادية، خاصة الاستهلاكية منها، وهي الأداة الأكثر استخداماً هنا؛ كونها تتصف بسهولة تطبيقها ومراقبتها وبمحدودية مخاطرها وقصر أجل استردادها، وبالتالي فإنّ استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لها بهذا التوسع وبقيم مالية عالية، لن يصب في مصلحة

الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي للدولة والمجتمع، فقد بلغ معدل استخدامها 92% من إجمالي التمويلات التي يمنحها المصرف الإسلامي الفلسطيني، وأيضاً بلغ معدل استخدامها 86% من إجمالي التمويلات التي يمنحها المصرف الإسلامي العربي.

3. إنّ تدني استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية باقي صيغ التمويل القائمة على مفهوم المداينة، مثل الاستصناع والإجارة بالرغم من المزايا التنموية التي تختص بها تلك الصيغ، قد يؤثر في كفاءتها في توظيف مواردها، ما يضعف إسهامها في تمويل التنمية، فقد برز ذلك من خلال التباين في منح التمويلات لقطاعات اقتصادية معينة وتهميش قطاعات حيوية كالصناعة والزراعة.

4. من خلال مراجعة البيانات المالية للمصارف الإسلامية الفلسطينية، نجد أنّ هناك تدنياً واضحاً لاستخدام صيغ التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية، مثل المشاركة والمضاربة، وهذا يؤثر سلباً في قدرة تلك المصارف على تشجيع المناخ الجاذب للاستثمار، وتهيئته، ويحدّ من دورها في تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة، فكلما زادت درجة اعتماد المصارف على أسلوب المشاركة والمضاربة في توظيف مواردها، دل ذلك على اضطلاعها بدور اقتصادي تنموي، وإن كانت المرابحة هي الغالبة دل ذلك على توجيه مواردها نحو تمويل السلع الاستهلاكية على حساب المشاريع الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس سلباً على دور المصرف التنموي.

5. تقوم المصارف الإسلامية الفلسطينية بالتركيز في تمويلاتها على قطاعات اقتصادية غير إنتاجية، وتهمل جزئياً القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل قطاع الصناعة والزراعة التي لو مؤتت بالقدر الكافي فستكون داعمة ورافعة أساسية للتنمية الاقتصادية خاصة أنّ فلسطين تعتمد على الزراعة والصناعات الخفيفة واليدوية.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، وأهمها أنّ المصارف الإسلامية الفلسطينية قد تمكنت من زيادة مواردها المالية، إلا أنّ هذه المصارف لم تصل إلى مستوى التوقعات المأمولة؛ كونها ركزت بشكل كبير على استخدام صيغ المداينة، وأهمها المرابحة للأمر بالشراء في تمويلاتها، وأهمت جزئياً باقي الصيغ القائمة على مفهوم الملكية في تقديم التمويلات للمشاريع الإنتاجية، كذلك التركيز في تمويلاتها على قطاعات اقتصادية استهلاكية، وأهمت جزئياً القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، وبالرغم من ذلك فلا ينبغي أن نقلل من دور المصارف الإسلامية المتوقع تجاه تنمية النشاط الاقتصادي، ولكن ينبغي أن تؤخذ التوصيات الآتية بعين الاعتبار:

1. حث المصارف الإسلامية الفلسطينية من خلال الجهات الرقابية المتمثلة في سلطة النقد الفلسطينية؛ إما على استخدام أسلوب الإقناع الأدبي، أو على تقديم حوافز، أو سن تشريعات تلزم المصارف الإسلامية الفلسطينية بتنوع مجالات تمويلاتها لتشمل

مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وبعدها ودون التركيز على القطاع الاستهلاكي والإنشائي من جهة، ومن جهة ثانية تحفيز المصارف الإسلامية من خلال منح الامتيازات التشجيعية للتحويل التدريجي من التركيز على صيغ التمويل القائمة على مفهوم المداينة إلى استخدام صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية، وأهمها المشاركة والمضاربة بهدف الوصول إلى اقتصاد إنتاجي (حقيقي) وتنمية مستدامة.

2. على المصارف الإسلامية الاهتمام بتمويل المشاريع الإنتاجية الاقتصادية، وزيادة الاهتمام بالمشاريع الخاصة بالمهنيين والحرفيين، وهذا يقتضي تطبيق استراتيجية التحول التدريجي من التركيز على استخدام أداة المرابحة للأمر بالشراء إلى الأدوات التمويلية القائمة على مفهوم الملكية ومنها المشاركة والمضاربة.

3. على المصارف الإسلامية الفلسطينية التعريف بأدوات التمويل الإسلامية من خلال البرامج التسويقية الهادفة إلى تقديم شرح تفصيلي عن تلك الأدوات حتى يتسنى للمستثمرين اختيار أفضل الأدوات التي تلائم مشاريعهم الاستثمارية.

4. أن تقوم المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطوير صيغ التمويل المستخدمة، واستحداث صيغ تمويلية جديدة لتواكب التطور الحاصل في الصناعة المصرفية، وأيضاً في ظل فوائض السيولة، فإنّ على المصارف الإسلامية أن توسع دائرة تمويلاتها واستثماراتها، وتتجه تدريجياً لاستخدام صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية كالمشاركة والمضاربة والمزارعة، وأن تتحمل جزءاً من المخاطرة، وذلك من أجل تحقيق إسهامات فعلية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

5. أن تهتم المصارف الإسلامية الفلسطينية بالاطلاع على الدراسات والأبحاث التي تناولت تقويم أدائها، وأن تعمل جاهدة على تطبيق توصيات تلك الدراسات، وخاصة أنّ أغلبها يوصي بضرورة أن تتحمل المصارف الإسلامية جزءاً من المخاطرة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أبو سليمان، عبد الوهاب. (2000). عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.
2. أبو حفيظه، سهى، وهارون، محمد، وأحمد، عبد الرحيم، وحرز الله، فادي. (2016). البنوك الإسلامية في فلسطين والتحديات التي تواجهها. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 30 الجزء 2- العدد 1-جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.

3. الدماغ، زياد جلال. (2006). إطار مقترح لتطوير السياسات التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الفلسطينية). بحث غير منشور مقدم لنيل درجة الماجستير - كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين، صفحة 87.
4. العجلوني، أحمد. (2008). البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
5. الوادي، محمود، وحسين، سمحان. (2007). المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
6. الإسلامي الفلسطيني. (2013-2019). التقارير السنوية. رام الله، فلسطين: البنك الإسلامي الفلسطيني، دائرة المساهمين.
7. الإسلامي العربي. (2013-2019). التقارير السنوية. رام الله، فلسطين: البنك الإسلامي العربي، دائرة المستثمرين.
8. الشلهوب، صلاح بن فهد. (2007). صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية. مجلة جامعة الملك فهد للبترول، الظهران، المملكة العربية السعودية، الصفحات 9-10.
9. المشهراوي، أحمد. (2003). تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين. دراسة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، غزة، فلسطين، كلية الاقتصاد، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، صفحة 52.
10. الرفيعي، افتخار، وآخرون. (2012). المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، صفحة 30.
11. الشرع، مجيد. (2003). النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية. مجلة جامعة العلوم، الأردن، صفحة 15.
12. السعيد، محجوب. (2002). دراسة فنية عن المشاركة في رأس المال التشغيلي للقطاع الصناعي: صيغ تمويل التنمية في الإسلام. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، صفحة 95.
13. الخضير، محسن. (1999). البنوك الإسلامية. القاهرة، جمهورية مصر العربية: ايتراك للنشر والتوزيع.
14. الجعبري، عبد المحسن محمد. (2013). الأدوات المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ودورها في تشجيع الاستثمار. دراسة غير منشورة لنيل درجة الماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس - أبو ديس، فلسطين.

15. السرطاوي، فؤاد. (1999). التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
16. المولى، مصطفى. (2002). التمويل التنموي الإسلامي لرأس المال الثابت في الصناعة. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثانية، وقائع ندوة رقم 29، صفحة 57.
17. بابكر، عثمان. (1997). تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية، تجربة بعض المصارف السودانية، مجلة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابعة للبنك الإسلامي للتنمية، صفحة 40.
18. ثلجي خالد قواسمي. (2019). مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية ومعالجتها من الناحية القانونية. دراسة لنيل درجة الماجستير، منشورات جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، إدارة الأعمال.
19. دومالي، راحول ، وسابكاتن، أميلا. (2011). تطبيق مبادئ النظام المصرفي الإسلامي على التمويل البالغ الصغر. دراسة لحساب المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، واشنطن، صفحة 12.
20. شديد، مجاهد. (2018). تقييم دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين 2006-2016. مجلة بيت المشورة، العدد، 9.
21. سلطة النقد. (2019). التقرير السنوي. رام الله، فلسطين: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية.
22. سليمان، ناصر. (2006). علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة. الجزائر: مكتبة الريام.
23. علي، أحمد محمود. (1995). دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة محاضرات للعلماء الفائزين بجائزة البنك، جدة، السعودية، صفحة 12.
24. عبد الله، أحمد علي. (2002). صيغ الاستثمار الزراعي في النظام المصرفي في السودان، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، صيغ تمويل التنمية في الإسلام ط2، جدة، السعودية، صفحة 122.
25. عوض، عزمي. (2017). دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي وتركيزات استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية. مجلة بيت المشورة، العدد6، قطر، صفحة 100.
26. عربيات، وائل. (2006). إدارة المصارف الإسلامية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة 1.

27. فرفور، حسام الدين. (2007). التمويل واستثمار الأموال في الشريعة الإسلامية؛ نظرة موجزة في ضوابط القواعد وسعة المقاصد. المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تحت شعار: الصيرفة الإسلامية صيرفة استثمارية المنعقد في 12-13 مارس 2007، ص 12. دمشق، سوريا: تحميل من موقع www.kantakji.com.
28. فياض، عطية. (1999). التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي. القاهرة، مصر: دار النشر للجامعات.
29. قسول، أمين. (2018). الطبيعة التتموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 19، الصفحات 48-56.
30. قطاف، عبد القادر، ومقدم، عبيرات. (2016). إجراءات التقليل من مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 30، المجلد 2، جامعة زيان عاشور، الصفحات 309-310.
31. مقداد، محمد إبراهيم، و حلس، سالم عبد الله. (2005). دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية. مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، المجلد 13، العدد 1، صفحة 245.
32. مشتهي، بهاء الدين بسام. (2011). دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين بين 1996-2008. دراسة غير منشورة لنيل درجة الماجستير - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الأزهر - غزة - فلسطين.
33. نعمة، نغم، ونجم، رغد. (2010). المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، صفحة 139.
34. نصر الله، يحيى غالب. (2017). أدوات التمويل الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في غزة). دراسة غير منشورة لنيل درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية - كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين.
- ثانياً: رومنة المراجع العربية

1. Abu Suleiman, Abdel Wahhab. (2000). Ijarah contract is one of the Islamic sources of financing. Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, Saudi Arabia.

2. Abu Hafiza, Suha, Haroun, Muhammad, Ahmed, Abd al-Rahim, and Harzallah, Fadi. (2016). Islamic banks in Palestine and the challenges they face. Contemporary Business Research Journal, Volume 30 Part 2 - Issue 1 - Assiut University, Arab Republic of Egypt.
3. Aldammag, Ziad Jalal. (2006). A proposed framework for developing financing policies to support financing operations in Islamic banks (an applied study on Palestinian Islamic banks). Unpublished research submitted for a master's degree - Faculty of Commerce - Islamic University - Gaza - Palestine, page 87.
4. Al-Ajlouni, Ahmed. (2008). Islamic banks: their provisions, principles and applications. Amman, Jordan: Dar Al Masirah for publication and distribution.
5. Al-Wadi, Mahmoud, and Hussein, Samhan. (2007). Islamic banks, theoretical foundations and practical applications. Amman, Jordan: Dar Al Masirah for publication and distribution.
6. Palestinian Islamic. (2013-2019). Annual reports. Ramallah, Palestine: Palestine Islamic Bank, Shareholders' Department.
7. Arab Islamic. (2013-2019). Annual reports. Ramallah, Palestine: Arab Islamic Bank, Investors Department.
8. Al-Shalhoub, Salah bin Fahd. (2007). Islamic finance industry and its role in development. Journal of King Fahd University of Petroleum, Dhahran, Saudi Arabia, pp. 9-10.
9. Al-Mashharawi, Ahmed. (2003). Evaluation of the role of Islamic banks in economic development in Palestine. Study for a master's degree in Business Administration, Gaza, Palestine, Faculty of Economics, Dean of Graduate Studies, Islamic University, page 52.
10. Al-Rafi'i, Iftikhar, and others. (2012). Islamic banks and their role in the economic development process. Baghdad College Journal of Economic Sciences, Baghdad, Iraq, page 30.
11. Alshsharie, Majid. (2003). The positive aspects of Islamic banking dealings in light of accounting standards for Islamic financial institutions. Journal of the University of Science, Jordan, page 15.
12. Al-Saeed, mahjub. (2002). A technical study on participation in the operating capital of the industrial sector: Islamic development financing formulas. The Islamic Institute for Research and Training, 2nd edition, Islamic Development Bank, Jeddah, Saudi Arabia, page 95.
13. Khudairi, Mohsen. (1999). Islamic banks. Cairo, Arab Republic of Egypt: Itrack for publication and distribution.

14. Al-Jabari, Abdul Mohsen Muhammad. (2013). Financial instruments in Islamic banks operating in Palestine and their role in encouraging investment. Unpublished study for a master's degree, Deanship of Graduate Studies, Al-Quds University - Abu Dis, Palestine.
15. Al-Sartawi, Fouad. (1999). Islamic finance and the role of the private sector. Amman, Jordan: Dar Al Masirah for publishing, distribution and printing.
16. Almawlaa, Mustafa. (2002). Islamic development finance for fixed capital in industry. Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute, second edition, proceedings of Symposium No. 29, p. 57.
17. Babaker, Othman. (1997). Financing the industrial sector according to Islamic financing formulas, the experience of some Sudanese banks, Journal of the Islamic Research and Training Institute of the Islamic Development Bank, page 40.
18. Thalji Khaled Qawasmi. (2019). Risks of financing formulas in Islamic banks operating in the southern West Bank and their legal treatment. Study for a master's degree, Hebron University Publications, College of Graduate Studies and Scientific Research, Business Administration.
19. Dumali, Rahul, and Sabkattan, Amila. (2011). Applying the principles of the Islamic banking system to microfinance. Study for the Regional Office for Arab States, United Nations Development Program, World Bank, Washington, p. 12.
20. Shadid, Mujahid. (2018). Evaluation of the role of Islamic banks in financing economic development in Palestine 2006-2016. Bait Al-Mashura Magazine, Issue 9.
21. Monetary Authority. (2019). annual report. Ramallah, Palestine: Palestinian Monetary Authority, Department of Research and Monetary Policies.
22. Suleiman, Nasser. (2006). The relationship of Islamic banks with central banks in light of recent international changes. Algeria: Riyam Library.
23. Ali, Ahmed Mahmoud. (1995). The role of Islamic banks in the field of development. The Islamic Development Bank, the Islamic Institute for Research and Training, a series of lectures by scholars who won the Bank's Prize, Jeddah, Saudi Arabia, page 12.
24. Abdullah, Ahmed Ali. (2002). Formulas of agricultural investment in the banking system in Sudan, publications of the Islamic Development Bank, Islamic Institute for Research and Training, Formulas for Financing Development in Islam, 2nd edition, Jeddah, Saudi Arabia, page 122.

25. Awad, Azmi. (2017). The role of Palestinian Islamic banks in developing economic activity and concentrations of using financing tools based on the concept of ownership and indebtedness. Bait Al-Mashura Magazine, Issue 6, Qatar, page 100.
26. Arabiyat, Wael. (2006). Management of Islamic banks. Amman, Jordan: Wael Publishing House, 1st edition.
27. Farfour, Hossam El-Din. (2007). financing and investing money in Islamic law; A brief look at the controls of the rules and the scope of purposes. The Second Conference of Islamic Banks and Financial Institutions under the slogan: Islamic banking, investment banking, held on March 12-13, 2007, pg. 12. Damascus, Syria: Download from www.kantakji.com.
28. Fayyad, Attia. (1999). Banking applications for the sale of Murabaha in the light of Islamic jurisprudence. Cairo, Egypt: Universities Publishing House.
29. Qassoul, Amin. (2018). The developmental nature of financing and investment formulas based on the concept of indebtedness. Academy of Social and Human Studies, Department of Economic and Legal Sciences, Issue 19, pages 48-56.
30. Qataf, Abdel Qader, and Moqaddam, ebyrat. (2016). Measures to reduce the risks of financing and investment formulas in Islamic banks. Journal of Rights and Human Sciences, Economic Issue 30, Volume 2, Zayan Ashour University, pages 309-310.
31. Mekdad, Mohamed Ibrahim, and Helles, Salem Abdullah. (2005). The role of Islamic banks in financing economic development in Palestine, Islamic University Journal. Journal of the Islamic University, Gaza, Palestine, Volume 13, Issue 1, page 245.
32. Mushtaha, Bahaa El-Din Bassam. (2011). The role of Islamic banks in advancing local investments in Palestine between 1996-2008. An unpublished study for a master's degree - Faculty of Economics and Administrative Sciences - Al-Azhar University - Gaza - Palestine.
33. Nima, Nagham, and Najm, Raghad. (2010). Islamic Banks and Financial Institutions in the Gulf Cooperation Council: Reality and Challenges. Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 12, Issue 2, page 139.
34. Nasrallah, Yahya Ghaleb. (2017). Islamic financing tools and their role in financing economic development (an applied study on Islamic banks in Gaza). An unpublished study for a master's degree in development economics - Faculty of Commerce - Islamic University - Gaza - Palestine.

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Sheikh, M. I. (2015). The effect of Islamic Financial Instruments on the financial performance of commercial Banks in Kenya. A research project submitted in partial fulfillment of the requirements for the award of the degree of master of science in finance, University of Nairobi.
2. Thrilwall, A. (1989). Growth and Development with Special reference to developing economies. london: Palgrave Macmillan Publishers Limited.

Evaluating the Degree of Using Islamic Financing Instruments Based on the Concept of Indebtedness and Its Developmental Importance

(A Case Study of Palestine Islamic Banks 2013-2019)

Azmi Wasfi Awad

College of Business and Administration, Al-Zaytoonah University of Science and Technology
- Palestine

azmiawad1@hotmail.com

Abstract

This study aimed to shed light on the Islamic financing instruments based on the concept of Indebtedness and indicate the degree of the use of those instruments in the Islamic banks during 2013-2019. This could be achieved by indicating the size and degree of concentration of the use of those instruments and the fairness of their distribution to various economic sectors on the one hand, and explaining the developmental importance of those financing instruments in the economy on the other hand. The researcher used the descriptive analytical approach and the comparative approach. To test the validity of the hypotheses, Pearson Correlation Coefficient was used. The study sample consisted of the Islamic banks operating in Palestine. The study concluded that all instruments of the Islamic financing are of a developmental nature, including Murabahah, Ijara and Istisna, and that the Murabahah instrument was the most commonly used by Palestine Islamic banks, as the Murabahah instrument is characterized by its ease of application, control and its limited risks. It should be noted that the average utilization rate of the Murabahah instrument was 89% of the total financing granted by Palestine Islamic banks. The study also concluded that the Palestine Islamic banks focused their financing on certain economic sectors and partially neglected the vital economic sectors, such as the industrial and agricultural sectors, which, if financed sufficiently, they will be a major support and lever for the economic development. Another major result was the obvious decline in the use of the Islamic financing instruments based on the concept of ownership, such as Murabahah, Mudarabah and Almuzaraea . This, in turn, affected the balance between the public and private interests. The study made many recommendations, the most important of which was the necessity of diversifying the Islamic banks from using financing instruments to the inclusion of instruments based on the concept of ownership, and the need to pursue a fair distribution of their financing to include productive economic sectors.

Keywords: Instrument, Financing, indebtedness, Development, Islamic, Banks.